

ارتباك فتح وراء انتشار الإشاعة عن صحة الرئيس عباس!

كتب حسن عصفور/ تفرض الحالة الصحية للرئيس محمود عباس ذاتها كحدث أساسي في المشهد الفلسطيني، رغم ما يحيط به من تطورات تحمل الكثير في قادم الأيام، غالبها ليس مبشرا بخير سياسي، بل ربما به حركة "سواد" تنال من المشروع الوطني..

تطور الحالة الصحية للرئيس عباس، أصبحت عنوانا لحظيا للخبر والمتابعة على وسائل التواصل الإجتماعي، مع نسبة عالية من الأخبار غير الدقيقة، وباتت قوة الإشاعة بحكم قوة "نفوذ" تلك الوسائل تترك المشهد، الى حين..

وبلا أدنى شك، فالمسؤول عن انتشار الإشاعات المتعدد حول صحة الرئيس، والتي وصلت الى إعلان وفاته وفقا لخبر منسوب الى قناة عبرية، مرورا بمغادرة عائلته سرا رام الله، استباقا لنقله للعلاج في مستشفى خارجي، مرة في الأردن وأخرى في سويسرا الى ما يمكن أن يخلو من أماكن..

كثيرا من تلك الأخبار "غير الصحيحة" ترد من الإعلام العبري، وسائلا أو شخصيات صحفية لها صلات معروفة مع قيادات فتح في الضفة..

ورغم نفي بعض من متحدثي فتح بشكل غير رسمي لتلك الأخبار "المفبركة"، لكن تصديقها لا زال يحمل نسبة عالية، خاصة مع نشرها بأكثر من أسلوب وطريقة تبدو وكأنها من مصادر مختلفة، وبصياغات مختلفة..

السبب الأساسي لانتشار الإشاعات تلك وغيرها، هو غياب الصدق والصرامة أو بالأدق "الشفافية" من قبل حركة فتح واعلام السلطة، وبعض الشخصيات ذات المناصب المختلفة، إذ بدأت حملتها بالكذب فيما يتعلق بسبب دخول الرئيس الى المستشفى، وبدلا من قول الحقيقة، كما كان يجب، لجأت تلك الأوساط لـ "التدليس الإعلامي"، بأن ذهابه لمراجعة تتعلق بالأذن الوسطى، وساعات وسيخرج وصحته "فوق ممتازة"، ويمارس أعماله الرئاسية بشكل طبيعي، ويصدر التوجيهات و"الأوامر"..

وتحت ضغط الإشاعة ومع تصريح لعضو كنيست عربي، ان الرئيس تعرض لإلتهاب رئوي، وبدأ يتعافى، اكتشف العالم أن المسألة ليست مراجعة لعملية

الأذن الوسطى..وبالتالي بدأت حركة فقدان الثقة بأي تصريح من "فرقة الرئيس السياسية" ..

ومع كثافة الإشاعات وتطورها، أن الرئيس تحت تنفس صناعي، والتهاب حاد وتليف وما الى ذلك، أعلن إعلام الرئاسة ان هناك كلمة للرئيس عباس خلال ساعات، وبدأ "تلفزيون الرئيس" الإستعداد لنقل الكلمة، ليتم إعادة تصويبها الى بث كلمة مسجلة، ليرى المشاهد أنه تم إختزال كل تلك "الحفلة الإعلامية" بصور ولقطات فيديو صامت للرئيس ونجليه وطبيبيه..ولا حضور لأي من تلك "الأسماء" التي إدعت غير الحقيقة..

ويبدو ان ما حدث من إعلان عن كلمة ثم تسجيل كلمة ثم بث فيديو صامت، فتح باب الإشاعات أكثر، فما كان من طبيبه الا إصدار بيان مقتضب، بأن الرئيس تعرض لإلتهاب رئوي حاد، وقد تجاوز مرحلة الخطر..وهنا بدأت حركة "تحليل" الالتهاب الحاد ومرحلة الخطر..

وفجأة دخل الإعلام العبري ليفتح باب نشر الإشاعة على أوسع أبوابها، وتحديدًا بعد أن طلبت الرئاسة في بيان مرسل للصحفيين دعوتهم لتغطية خروج الرئيس الساعة الثانية بعد ظهر الأحد، وبدأت حركة الإستقبال لذلك المشهد، وفجأة تعلن ذات الرئاسة انها ألغت التغطية الإعلامية لتتبعها بأن الرئيس لن يغادر المستشفى بعد..

ومن هذا الإرتباك غير المبرر دخلت الإشاعة مرحلة اعلان الوفاة، وهروب عائلته أو نقله سرا الى خارج رام الله..

كل ذلك بسبب فشل الرئاسة وحركة فتح، وإعلام الرئيس عباس في التعامل الشفاف مع الحالة الصحية، وبسبب "جنبها" السياسي من يساهم عمليا في نشر كل الإشاعات، ويبدو أن بعضا من قيادات فتح الطامعة بمنصب "شيخ حارة" بعد رحيل عباس يلعبون دورا رئيسيا في تغذية الإعلام العبري، وبعض صحفيين على صلة بهم لنشر ما يخلو نشره ثم يخرجون لنفي ما يروجون عبريا، ليبدون كأنهم "ابطال الحرص" على صحة الرئيس..لعبة قذرة مكشوفة، ولو دقت مخابرات عباس في متابعة المسألة بدلا من متابعة الناس لإكتشفت مكن العار

الخاص لبعض تلك المسميات "القيادية" في فتح، ودورها المركزي مع الإعلام العبري في نشر الإشاعات..

لن تنتهي الإشاعات ببعض التصريحات الجافة أو التافهة، بل عبر التعامل الجاد والمسؤول مع الشعب والعالم، والكف عن التعامل الصبباني مع حالة لم تعد "خبرا محليا"..

ستبقى الإشاعة هي الأقوى ما لم ينتصر الصواب الإعلامي في العلاقة مع الشعب والعالم.. إلى حينها ستبقى كل الإحتمالات هي السائدة.. من رحيل إلى هروب إلى مغادرة إلى تنفس صناعي فتليف رئوي وكل ما يمكن للفرد أن يرى مرضا للرئيس عباس..!

افيقوا مرة واحدة وكفاكم غباءا بات معيبا جدا!

ملاحظة: فجأة أعلنت حماس وهيئة كسر الحصار أنها ستسير رحلة بحرية من غزة إلى العالم.. حركة "أكشن" جديدة لكن هل يدرك القائمون ان سماح بحرية الاحتلال للسفينة بالعبور هو الخطوة الأولى لبناء "دويلة" بلا حدود.. فكروا وبس!

تنويه خاص: نشر الأخبار عن المساعدات التي تصل قطاع غزة فرض سؤالاً مشروعاً جداً، لماذا لا تكون هيئة كسر الحصار هي الجهة التي تتولى الإشراف على تلك المساعدات استلاماً وتوزيعاً.. لو أن المسألة منفعة للناس وليس لحماس!

ليس بـ"التوسل السياسي" نحمي المشروع الوطني!

كتب حسن عصفور/ منذ أن بدأت بعض الأطراف الفلسطينية في دق طبول عقد مجلس وطني بمقاس محدد ولغاية محددة، كان معلوماً أنه لن ينتج سوى "مولود سياسي مشوه"، بلا ملامح وطنية، وبمقاس شخص واحد فرد، يعمل على ترسيخ القرار لما يريد ووفق ما يهوى ونحو غايته..

قرار عقد مجلس في مقر المقاطعة، دون أي إهتمام للمشاركة الرئيسية للقوى الحية في المجتمع، وليس "بقايا فصائل" تاريخاً إندر منذ زمن، لكن المسميات لا تزال حاضرة، كان واضحاً أن الهدف منه ليس البحث عن صياغة مشروع

وطني لمواجهة المؤامرة الكبرى التي يتم الإعداد لها، وبدأ تنفيذها عمليا، مع صراخ سياسي دون فعل سياسي.. لكنه هدف الى مساعدة تمرير تلك المؤامرة بغلاف جديد.

مجلس المقاطعة، جاء ضربة قاصمة لأي جهد حقيقي نحو إعادة ترميم منظمة التحرير الفلسطينية كإطار وطني جامع يمثل الشعب الفلسطيني تمثيلا حقيقيا، بعد أن تم عقد أول إجتماع تمثيلي جاد لكل فصائل العمل الوطني في العاصمة اللبنانية، بيروت يناير 2017، على طريق إعادة بناء المنظمة وفق المتغيرات الجوهرية التي شهدتها الحركة السياسية الفلسطينية، مع تنامي قوة حركتي حماس والجهاد، وتآكل حضور قوى أخرى..

وكان الإصرار غير المبرر واللامشروع لعقد جلسة ترويجية في رام الله، بعد أكبر عملية تزوير لعضوية المجلس الوطني، لتسهيل وتمرير عقد جلسة بمقاس من أرادها وحضورها.. وكان التزوير كاف لمنح "القوة والفعل" ..

تزوير الإرادة الوطنية، انتج تزوير أداة التمثيل، بحيث باتت قرارا فرديا لا أكثر، له وحده الحق المطلق أن يفعل ما يراه هو، وليس ما يتفق عليه من قرارات حاولت بعض أطراف تبرير الجريمة الكبرى، ترويجها كـ"قرارات تاريخية"، لكن التاريخ فعلا تأكد انها باتت هي خارج المسار التاريخي، وتحولت من فاعل سياسي الى مفعول به لرغبة فرد لا أكثر، لا تملك من امرها قوة سوى صراخ بين حين وآخر لجبروت الشخص على حساب المتفق عليه شكليا..

تاريخيا كان يقال دوما لا بد من تنفيذ قرارات "الإجماع الوطني"، وراهننا وبعد مجلس المقاطعة الخاص، أصبح الحديث عن تنفيذ قرارات البعض السياسي، دون أن تجد أي صدى لها في واقع الأمر، لأن الفرد دفع الثمن مسبقا ليس لمشاركته في حفله السياسي، بل ولما سيكون من سلوكه سياسي، صراخا ولكن بلا ضجيج!..

الثمن المدفوع مسبقا، هو السلاح الرسمي لإخماد اي مظهر غضب من بعض مشاركي "تزوير الحقيقة"، ليبدون وكانهم حافظوا على بعض من ثوابت العمل.. ويصر على المضي في حركة "التدجيل" وليس "التدجين" فقط، بأن قرارات مجلس المقاطعة سيتم تنفيذها..

على بعض من خان المسميات قراءة تصريحات "أولي الأمر العباسي" جيدا، بعد أن أعلن أحمد مجدلاني أحد اقرب أعضاء لجنة المقاطعة الجديدة الى عباس، بقوله أنه لن ترفع العقوبات عن غزة، ولن تدفع الرواتب لموظفيها، لأن ذلك يؤدي الى "تغذية الانقلاب"، وستبقى الى جين أن يتم أنتهاء ذلك.. وهنا نقول بصراحة مطلقة "عيش يا كديش..!"

ما يتعمى عنه أعضاء الخلية الجديدة لمجلس المقاطعة، ان محور الحركة وبندول الساعة السياسية ينطلق من قطاع غزة، وأن العين تذهب الى حيث الفعل القائم، ولعل قراءة سريعة للمشهد بعد عقد مجلس المقاطعة وما قبله، يلمس المتابع أن حضور حماس بات أكثر قوة وبأضعاف مما كان ما قبل المجلس، وتحولت الى "عنوان تمثيلي" صريح، رغم أنها حتى ساعته تعمل وفق برنامجها الخاص، وبلا أي شراكة حقيقية مع قوى الفعل، رغم ما تدعي غير ذلك، وتحاول أن تذر رماد العيون السياسية ببعض لقاءات بين حين وآخر.. لكنها لقاءات تلفزيونية لا أكثر.. فهي تتصرف كفصيل حاكم في القطاع في مواجهة فرد حاكم في بعض من مناحي الحياة بالضفة الغربية..

أسابيع مرت على إنعقاد مجلس المقاطعة.. النتيجة هي مزيد من تدرج الحالة الوطنية ليس لتعميق الانقسام بل تطويره على أعتاب "الإنفصال - الفصل"، ما لم يتم وبسرعة برقية الإطاحة بكل منتجات مجلس المقاطعة التدميري للحركة الوطنية، وفرض مجلس "إنقاذ وطني" لرسم مسار القادم السياسي، برنامجا وأداة، ودون ذلك لا قيمة للصراخ أو العويل وقطعا لا قيمة لأي دجل جديد..

الخيار واضح، إما إسقاط نتائج مجلس الفتنة الوطنية، والذهاب لبديل فوري أو المشاركة الفعلية في تنفيذ المؤامرة الأخطر على الشعب وقضيته منذ النكبة الكبرى عام 1948.. الخيارات ليست متعددة ولن تبقى متاحة طويلا..

من لا زال به رائحة إنتماء لوطن عليه ان ينتفض لحماية ما يمكن حمايته.. ولا نامت أعين الإنتهازيين والإنهزاميين..

فليس ب"التوسل نحمي مشرونا الوطني!"

ملاحظة: حتى ساعته لم تقدم حماس ما يستحق أن يقال عنه "رؤية سياسية لشراكة وطنية" ..سلوكها العام لا يبشر خيرا.. تصريحات رئيسها العام ورئيسها الخاص في غزة لم تترجم الى خطوة حقيقية أو مسؤولية واضحة..حماس لا زالت حماس!

تنويه خاص: مجددا بات لزاما على رأس السلطة في رام الله تقديم تقرير حالة طبية واضح..الإعلان التي يجبرون عليها بعد نشرها من مواقع إخبارية ليست ردا..الصراحة مش عيب ولا عار..تعلموا!

الحراك الغزي و"الثمن السياسي"!

كتب حسن عصفور/ كما في كل تحرك كفاحي مر في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، لا بد من البحث عن "أهداف" التحرك وما الذي يمكن أن يكون "ثمنا"، او نتيجة" للفعل الكفاحي، في مسار العملية ذاتها، فهناك محطات تفرض التفكير في كل منها، تقيما وإستفادة وصياغة لمحطة جديدة..

شهد حراك الغضب الغزي الذي إنطلق في يوم الأرض 30 مارس (آذار) 2018 بمسمى مسيرات يوم العودة، قوة وإنطلاقة لم يتوقعها الكثيرون، بل ولم يراهن البعض مما شارك، أو راقب أو وقف متفرجا، ان تستمر تلك المسيرات بقوة وإندفاعا كما إستمرت طوال تلك الفترة الزمنية، ولم تقتصر على حضور نسبي للمشاركين بل لم تتأثر حركة المشاركة مع إستمرارها، بل حدث العكس..

حراك الغضب الغزي، وضع من البداية هدفا أن يكون يوم النكبة، وموعد نقل السفارة الأمريكية، هو اليوم الكبير ليكون علامة فارقة في المواجهة الوطنية الكبرى..

الإستعدادات الشعبية لليوم التاريخي في فلسطين، ورأس الرمح قطاع غزة، وصلت الى قمته، والتوقعات لحجم الحضور الشعبي في القطاع قرب السياج الفاصل يكسر حاجز "المنطق"، حيث تشير الى أنها ستتجاوز الـ100 ألف مشارك..

الأهمية الكبرى - التحدي الكبير لهذا الحضور يكمن أساسا في تقديم مشهد فلسطيني، لا سابقة له في الصراع بين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية وكيانها الغاصب والمحتل، مشاركة ستكون علامة فارقة للمسار السياسي، وربما تصبح هي الحدث الأبرز إعلاميا مقارنة بكل ما تحاول القيام به تل أبيب وواشنطن في "حفل" نقل السفارة.. ولذا المعركة ستكون مركبة التعبير عن الحق الوطني العام رفضا لآثار النكبة ورفضاً لنقل السفارة، التي تمثل جرس إنذار لتنفيذ صفقة ترامب..

الحراك الغزي والغضب الفلسطيني، أصاب بالدوار الطغمة الفاشية الحاكمة في الكيان، وكذا إدارة ترامب الأكثر إنحيازا لإسرائيل منذ قيامها عام 1948 فوق الأرض الفلسطينية، ولذا هناك محاولات متعددة من أجل "إحتواء" أي تطورات خارج المؤلف لهذا الحراك يوم 14 مايو..

ولأن الحراك بذاته جزء من فعل، لكنه ليس فعلا بلا نتيجة، وليس هدفا بذاته، بل له رسائل سياسية مختلفة، أبرزها أن الشعب الفلسطيني، لن يستسلم سياسيا للكيان مهما تغول الاحتلال بكل مظاهره، وأن الفلسطيني لن يقف متفرجا على "قارعة المشهد السياسي" ليرسم له مصيره بأيدي خارجية في ظل الحالة الإنقسامية، وأن الهوان الذي اصاب أداة التمثيل الوطني لن يكسر قوة الدفع الوطنية..

رسالة غابت كثيرا ليس عن المحتل وداعميه، بل عن الواقع العربي، شعبيا ورسميا، وأنهكت فلسطين التي كانت القضية المركزية، فلم تعد هي كما كانت رغم كل البيانات الخادعة. بغياب الفعل الكفاحي ومظاهر الإنقسام ألحق بفلسطين "ضررا تاريخيا"، وأحدث نشوة لقادة العدو الوطني والقومي.. لذا جاء الحراك - الغضب الغزي ليعيد رسم مشهد الحضور العام..

وإستعدادا لما سيكون لا بد من التفكير في موقف وطني موحد (لقوى القطاع)، حول ماذا تريد، أو عودة للسؤال الأبرز الذي قدمه قائد ثورة أكتوبر العظمى لينين: ما العمل!؟

بالتأكيد، فالحراك لا يجب أن يمر مروراً عابراً ويسجل كمحطة كفاحية سجلت حضوراً وإنتهى أمرها إنتظاراً لمحطة جديدة، ولا يراد له أن يكون مصيره كهبات الغضب في الضفة في السنوات الأخيرة، خاصة "هبة السكاكين" والتي

دفعت ثمن غياب "قيادة موحدة" وغياب هدف محدد، فكان التحالف الأمني بين سلطة رام الله ودولة الاحتلال لها بالمرصاد، حتى طعنها طعنة موجعة جدا..

ومع الفارق بين "هبة السكاكين" مكانا وظروف، وبين "حراك الغضب الغزي"، لكن غياب قيادة موحدة وأهداف محددة ستنهك قوة الحراك، ولذا بات من الضرورة تحديد ماذا يراد، ما العمل، خاصة وأن هناك إهتمام عالمي وإقليمي به..

وكي لا يذهب البعض بعيدا في الجواب، لا بد من الإتفاق وطنيا، ان أي "ثمن" للحراك الغزي يجب أن ينحصر فقط في البعد الإنساني لمشاكل قطاع غزة، وأن لا يتم خلط السياسي في أي هدف يراد، كي لا يكون ذلك "مصيدة" تنفيذية لصفقة ترامب، ومخطط البعض بـ"خطف بقايا الضفة" عن القدس وقطاع غزة..

التركيز فيما يتعلق بالحصار بكل مظاهره، الإنسانية - الإقتصادية، والبعد الخاص بحق قطاع غزة في موازنة السلطة التي تسرق علانية من قبل فريق عباس وحكومته، ومنها قضية الرواتب بكل مكوناتها، للموظفين والمتقاعدين، وكل من تطاول عباس على راتبه سابقا..

المسألة لا تحتاج "نفخا في السور" بل الى تصويب المسار في ظل نتائج مجلس مقاطعة رام الله التي تتعامل مع القطاع وكأنه "إقليم عدو".. الحراك له أن ينتصر وله أن ينهك ايضا.. كل حسب القرار!

ملاحظة: قيادة عباس الخاصة التي سقطت في الإمتحان الأول بالتعامل مع قطاع غزة، أمام إمتحان جديد مع نقل سفارة أمريكا الى القدس.. يوم الإثنين تكرم قيادة عباس أو تهان والمؤشرات ليست مبشرة أبدا!

تنويه خاص: عزمي بشارة صاحب أشهر "صفقة" مع المخابرات الإسرائيلية تحدثت في الدوحة ضد التطبيع العربي مع الكيان.. الطريف تحدثت عن كل الدول عدا قطر أنشط دولة تطبيعية.. بالتأكيد "الرعاية القطرية لعزمي لها ثمن".. أحيانا إما أن تقول الصدق أو تخرس!

السنوار يكشف "إستراتيجية" حماس السياسية الجديدة!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن تسارع حركة الأحداث السياسية، في بلادنا وحولها، تضيع بعضا من فرص متابعة "تطورات" ربما تحمل طابعا جوهريا..

يوم الخميس 10 مايو (أيار) 2018، التقى يحيى السنوار قائد حركة حماس في قطاع غزة، مع وفد صحفي أجنبي، ربما هو اللقاء الأول له مع صحفيين أجنب، تحدث فيه بـ"إنفتاح سياسي كبير"، وعله كان منفتحا الى درجة "غير مسبوقة"، لكن الأبرز - الأهم هو ما تقدم به من "عناصر سياسية"، تطرح للمرة الأولى من قبل قائد حماساوي..

حديث السنوار الى الصحفيين الأجانب، حمل تغييرا جوهريا في رؤية الحركة، ويبدو أنه إستغل الوفد الأجنبي ليمرر للعالم، ما هو "تفكير حماس الجديد"، والذي قد يتبلور في "رؤية شاملة" تعلن قريبا، ترسم ملامح المستقبل لحماس سياسيا، ومنها يشتق "قواسم وطنية مشتركة"..

في حديث السنوار "التغييري"، سنجد، أن الشرعية الدولية أصبحت جزءا رئيسا إن لم يكن الرئيسي في الجديد السياسي لحماس، وربما تصبح قراراتها منطلقا جوهريا لها، لتتقارب بذلك مع برنامج منظمة التحرير، حيث أشار السنوار، الى "نحن نأسف بشدة من المنظومة الدولية التي لا تزال غير قادرة على فرض الاستحقاقات الصادرة عنها سابقا، فحتى اليوم ليس للفلسطينيين دولة معترف بها اعترافاً كاملاً كباقي الدول"..

السنوار يلوم النظام السياسي العالمي لعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة، الخاصة بفلسطين، وهي مسألة تمثل "ثورة ما" في التعاطي مع الشرعية الدولية..

ولم يتوقف عند الحديث العام عن تلك القرارات، لكنه شدد على "مطالبة شعبنا بحقه بالعودة وتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 الذي يضمن عودة اللاجئين إلى أراضيهم".

إستناد السنوار الى القرار المذكور، والذي ينص فيما ينص على الإعتراف بإسرائيل، يرسل الرسالة الأبرز من حماس الى العالم، أن قضية الإعتراف المتبادل بين فلسطين وإسرائيل، لم تعد "جرما سياسيا" و ليست "محرم شرعا"..

إستخدام قرار 194 الخاص بالعودة "رسالة ذكية جدا"، للعالم من حماس في كيفية تعاملها مع قضية الإعتراف المتبادل، لم تعلنها صراحة لأنها لن تقدم على خطوة جوهرية لها، مجاناً، ولم تعد ترفضها بالمطلق، فتحت الباب على الإحتمال بشكل واسع، لكنها أيضاً تمتلك إغلاقه ما لم تستجب المنظومة الدولية لتنفيذ قراراتها..

السنوار هنا، يضع إقامة دولة فلسطينية ضمن الشرعية الدولية، ما يعني تنفيذ القرارات الخاصة بذلك، ومنها بالتأكيد قرار رقم 67/19 لعام 2012 حول قبول دولة فلسطين عضوا مراقبا، ويدعو الى الإعتراف بها إعترافا كاملا كباقي الدول..

ولأن التعامل مع "الشرعية الدولية" بات المنطلق للتفكير الجديد لحركة حماس، فإن السنوار، إستبدل أولويات العلاقة بين أشكال المقاومة ضد الاحتلال، حيث أبرز بشكل واضح، أن الخيار الأساسي في المقاومة للحركة، هو "الخيار السلمي" - مقاومة سلمية -، دون ان يسقط الحق بالعمل العسكري.

"شعبنا الفلسطيني يرغب باستعادة حقوقه وأن يحل مشاكله بالطرق السلمية، وإن اضطرنا هذا للمقاومة المسلحة التي يضمنها القانون الدولي لنا".

تعبير لا يحتاج الى أي تفسير أو تأويل، بأن أساس المقاومة هو الخيار السلمي، والضرورة تفرض العسكري، المنسجم أيضاً مع القانون الدولي، وهو هنا وبشكل غير مباشر يعلن وقف نهائي للعمليات العسكرية المعروفة بـ

الإنتحارية" أو ما تسميه حماس بـ"الإستشهادية".. وهذا بذاته "تغيير ثوري جدا"، خاصة وأن حماس إستخدمت تلك العمليات في فترات سابقة لكي تحصد شعبية داخلية، دون أن تستمع لأي صوت بما لها من "ضرر" على الكفاح الوطني الفلسطيني.. السنوار هنا أعلنها صريحة الكفاح بكل أشكاله وفقاً للقانون الدولي..

ولتكريس البعد الجديد، قال السنوار أن "الديمقراطية" هي الخيار الأنسب للشعب الفلسطيني، "لو سمح لشعبنا بممارسة التجربة الديمقراطية دون حصار لكانت الصورة مغايرة بشكل كبير، وكان الوضع ممتازاً، وكان ذلك له مدلولات على حالة الاستقرار في المنطقة".

وفي السياق نفى وجود "مفاوضات مباشرة" بين حماس وإسرائيل، لكنه قطعاً لم ينف وجودها بـ"شكل غير مباشر" ..

السنوار في حديث العاشر من مايو 2018، رسم ملامح سياسية إستراتيجية جديدة لحركة حماس، إستعداداً لمرحلة سياسية جديدة في المشهد الفلسطيني..

حماس على عتبة "عهد مختلف" عما سبق..تقفز الى الأمام بحثاً عن معادلة الشراكة مع المنظومة الدولية، وترسل للعالم انها جاهزة ومؤهلة لقيادة النظام الفلسطيني، وحماس 2018 ليست حماس 2006..فهى:

*تقبل قرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة الخاصة بفلسطين.

*مع قيام دولة فلسطينية في حدود 1967 وفقاً لقرار 67/19 لعام 2012.

*مستعدة للإعتراف المتبادل بين دولتي فلسطين وإسرائيل.

*خيار المقاومة السلمية هو الأساس والكفاح المسلح عند الضرورة، وفق القانون الدولي، بما يعني رفض "العمليات الانتحارية".

*الخيار الديمقراطي أساساً للحكم..بما يعني فتح الباب لبحث طبيعة وعمل ومهام "الأجنحة العسكرية" ..

حماس تتغير، ويبدو أنه تغيير وتغير بأسرع مما يعتقد الآخرون..

ملاحظة: قيام أجهزة حماس الأمنية بمنع فعالية لحركة فتح - المؤتمر السابع، تناول كلي على حرية التعبير وما قدمته من تبرير لا يليق أبداً بحركة بوزن حماس وما تفكر به للمستقبل..يجب التراجع ووقف تلك الممارسات "البوليسية" التي لا تتفق مطلقاً مع "الخيار الديمقراطي"!

تنويه خاص: مطالبة ناصر القدوة القيادي البارز في حركة فتح، والمستقبل من عضوية مركزيتها بعقد مجلس وطني جديد هو أول إقرار بعدم "شرعية" مجلس المقاطعة..إقرار لا يجب أن يذهب سدى!

النووي الإيراني و"النووي الإسرائيلي"..ولا توازن عربي!

كتب حسن عصفور/ لم يتراجع الرئيس الأمريكي عن "وعده" بالانسحاب من اتفاقية (5 + 1) حول النووي الإيراني، الذي كان جزءا من حملته الانتخابية، موقف كان من بين حساباته، حماية الكيان الإسرائيلي وخدمته ليبقى حاضرا بقوة في المنطقة، واليد العليا عسكريا وأمنيا في الشرق الأوسط..

قرار الرئيس ترامب، يوم الثلاثاء 8 مايو 2018، بالانسحاب من ذلك الإتفاق، لم يجد من التأييد سوى أقلية محدودة، فيما وقفت الغالبية العظمى من دول العالم ضد القرار الأمريكي، الذي لم يقدم أي دليل يؤكد أن إيران قامت بإختراق لبنود الإتفاق، وسجل الإتحاد الأوروبي رفضا صريحا للموقف الأمريكي، وكذلك بريطانيا، الى جانب روسيا والصين..

موقف عالمي كان مثيرا جدا وملفت للإنتباه بالتمسك بالإتفاق خلافا وتصادما مع أمريكا، بعد أن عجزت واشنطن أن تبرهن على أي خروقات إيرانية لنص الإتفاق، حتى أن منظمة حظر ومراقبة الأسلحة النووية، أكدت الإلتزام الإيراني بما تم الإتفاق عليه..

القرار الأمريكي، لم يحكمه الخروقات الإيرانية، بل حكمته أسبابا أخرى، بينها وربما هو الأهم، منع قيام أي وجود لقوى تهدد دولة الكيان الإسرائيلي، وكانت المسرحية الإسرائيلية التي تحدث عنها نتنياهو، بالخروقات الإيرانية، أهم "سبب" كشف عنه ترامب، وهي سابقة نادرة أن تستجد أمريكا بما ينشر من معلومات في مؤتمر صحفي، لم تجد من يؤيدها حتى في إسرائيل، بل كثيرا من وسائل الإعلام جعلت من نتنياهو ومعلوماته ماثرا للسخرية السياسية..

ترامب، قالها، ان إسرائيل لا تريد أي اتفاق مع إيران حول النووي، وترفض الإتفاق فكان لا بد من تنفيذه، إستجابته لذلك، وهو ما لا يتفق مع أي من "مصالح أمريكا العليا"، كما تدعي دوما الإدارات الأمريكية المتعاقبة..موقف يكمل ما بدأ ترامب تنفيذه لتعزيز مكانة الكيان في المنطقة، بعد أن قرر تحدي العالم بنقل السفارة الأمريكية من تل الى القدس..

المفارقة الكبرى، ان "العزلة الأمريكية" العالمية في الموقف من قرار ترامب، انه وجد ترحيبا ومباركة من بعض دول عربية، وكذلك من أمين عام الجامعة العربية، توافق سياسي مع موقف الكيان، الذي سارع ننتيا هو كأول مسؤول غير أمريكي، ليرحب بالقرار، وإعتبره "نصرا" لما نادى به إسرائيل..

الترحيب العربي بالقرار الأمريكي، لم يستقم مع مسببات الإنسحاب أبدا، وربما لو دقق المرحبين بما قاله من مسببات لأصابهم "إرتباك"، بأن يكون تهديد إيران لأمن إسرائيل أهم أسباب ذلك القرار..

مسألة لا يجب أن تمر مرورا عابرا، فالخطر على الكيان الإسرائيلي هو دافع ترامب، ولم "يتكرم" الرئيس الأمريكي بالإشارة الى أي دولة عربية يمثل النووي الإيراني خطرا عليها، ولذا يبحث عن "حمايتها"، فهو تجاهل بالمطلق مثل تلك الإشارة لدول سارعت لتأييد الخطوة الأمريكية دون تدقيق في أقوال ترامب، وكأن البيان معد مسبقا، ودون أي تفكير بأن هناك في البيان ما يمثل إهانة سياسية تتعلق بأحد أسباب الإنسحاب الخاصة بأمن إسرائيل..

كان يمكن "تفهم" التأييد العربي السريع جدا لقرار ترامب، لو وضعت دول الترحيب وكذلك أبو الغيط بصفته، مسألة النووي الإسرائيلي كخطر لا بد من حصاره، الذي يمثل خطرا مباشرا وحقيقيا على الدول العربية وفلسطين، قبل الخطر الإيراني، فالكيان هو المهدد الأول للأمن القومي العربي، رغم كل ما يقال عن "خطر إيراني"، فإسرائيل هي رأس رمح للتهديد الوجودي، وهي من تحتل فلسطين، وترفض أي رقابة على مشروعها النووي..

لا يمكن إطلاقا تفهم أن يتم التأييد الفوري للقرار الأمريكي، دون إعتبار أن "النووي الإسرائيلي" هو خطر حقيقي لا بد من حصاره وإخضاعه للقانون الدولي والرقابة والتفتيش، حسب نص مئات القرارات العربية الرسمية، ومنها الجامعة العربية..

تجاهل خطر النووي الإسرائيلي في البيانات "الترحيبية" العربية يمثل إنتكاسة سياسية إستراتيجية، وتشجيعا لدولة الكيان الهروب من أي ملاحقة ومساءلة سبق أن طالبت بها الدول العربية وجامعتها..

لا نعلم متى تذكرت الدول العربية والجامعة النووية الإسرائيلي، وهل لا زال يعتبر "خطرا تهديديا"، ام انه تحول ليكون "سلاحا صديقا" ..

حتى القيادة الرسمية الفلسطينية أصابها بكم شامل عن الحديث بهذا الخصوص، وهي الجهة المفترض أن تكون أول طرف في العالم لتشير الى الخطر النووي الإسرائيلي، لكنها أدارت الظهر وكأن الأمر لا يعنيه إطلاقا..

أن ترفض دول عربية النووية الإيراني ذلك شأنهم، لكن أن تكون هي وإسرائيل وأمريكا فقط في خندق ضد العالم فتلك هي المصيبة الكبرى.. نعم هناك خلل كبير في تحديد أوليات الخطر.. مع كل رفض لأي سلوك إيراني ضد أي دولة عربية ورفض صريح إحتلال أراضي عربية..

موقف بعض العرب والجامعة العربية لم يكن في سياق يمثل مصلحة إستراتيجية لخدمة لقضايا الأمة ومركزها قضية فلسطين..

وليت الأمين العام لجامعة الدول يعيد التذكير بقرارات "بيت العرب" حول النووي الإسرائيلي وينشرها من جديد، ولو كان في سياق وذكر إن نفعت الذكرى!

ملاحظة: التطورات في الجبهة الشمالية للكيان الإسرائيلي يشير الى أن الأحداث لم تعد حكرا على موقف تل أبيب.. الصواريخ أيضا يمكنها أن تنطلق وتدمر مواقع ومدنا في قلب الكيان.. رسالة قد تكسر غطرسة طال أمدها..

تنويه خاص: غزة وصلت الى حد الانفجار.. الهدف وبوضوح ودون أي إلتباس دولة الكيان وسلطة عباس رئيسا وحكومة وأدوات.. غزة ليست "رقما حسابيا" يا ذاك فأحذر غضبها وإحذر انفجارها .. غزة أقوى من نذالتك!

"الهيكل" و"فريدمان" ومواقف فتحاوية مساعدة!

كتب حسن عصفور/ أثار نشر صورة للسفير الأميركي "الصهيوني" فريدمان وهو يشعر بسعادة متناهية عند تسلمه "هدية خاصة" من مستوطن، صورة تظهر "الهيكل" بدلا للمسجد الأقصى في الحرم القدسي الشريف، غضبا وطنيا عاما، إحتل مكانة واسعة في الحضور الإعلامي مع مرض عباس وما بعده وجريمته المستمرة بالحصار المشترك للكيان ضد قطاع غزة..

تلك الصورة، التي قام بتوزيعها في منتصف الثمانينات الشهيد الخالد ياسر عرفات، في تونس خلال أحد اجتماعات "القيادة الفلسطينية"، وقد أثار تلك الصورة في حينه دهشة غالبية الحضور، وذهب البعض، ومنهم من بات صاحب الأمر والنهي، بالسخرية من "حركة أبو عمار"، وإعتبرها "مسرحية" لتمرير موقف سياسي ما..

يوم 22 مايو 2018، قام مستوطن صهيوني بإهداء ذات الصورة الى سفير أمريكا "المستوطن الصهيوني" ايضا، صورة تفتح الباب مجددا لقيمة الموقف التاريخي الذي قاده الشهيد المؤسس أبو عمار في قمة كمب ديفيد، ورفض في حينه أي مقترحات تحاول المساس بواقع البراق تاريخا ومكانة، رفض كليا أي صلة تربط بين "هيكل سليمان" وساحة البراق، وقد كشف الرئيس كلينتون في محاضرة بجامعة جور تاون عام 2014، كيف أن الرئيس عرفات رفض مقترحا "إسرائيليا"، تبنتاه الرئيس كلينتون وفريقه كاملا، يقتضي بان البراق والأقصى منطقة فلسطينية عدا 16 مترا تؤدي الى نفق، يشير الى انها بقايا "الهيكل"، وهو ما أدى عمليا الى انهيار المفاوضات، ومنها بدأت التحضيرات لشن أوسع حرب عسكرية عدوانية ضد الشعب الفلسطيني من سبتمبر 2000 الى إغتيال الخالد أبو عمار نوفمبر 2004.. وليس كما يدعي البعض ان أبو عمار من بدأ تلك المعركة عسكريا!

ولكن، من حاول ممارسة الكذب التاريخي وسرب معلومات خادعة، بأنه كان الى جانب أبو عمار، هو من فتح الباب واسعا الى إعادة حركة "تهويد البراق"، ليس فقط لتلك الأمتار الـ16، بل لكل ما يراه الصهاينة "حقا دينيا" لهم في البراق..

حكم عباس وفريقه، لعب دورا مركزيا في إعادة تأسيس الرواية الصهيونية حول البراق والهيكل، بدأت بتكرار عباس كلامه بأن "القدس مكانا مقدسا للأديان الثلاثة"، إقرار صريح بأن لليهود مكان ديني مقدس فيها، أتبعه أمين سر مركزية فتح - المؤتمر السابع جبريل الرجوب، وعبر قناة عبرية وبلغة عبرية أعلن، ان لليهود حق مقدس في "الحائط الغربي"، وهو ما تستخدمه الحركة الصهيونية لترسيخ انه حائط المبكى لآخر متبقيات الهيكل.. إقرار مثل دوسا على المبادئ الفلسطينية السياسية والدينية والحضارية.. حيث لم يثبت تاريخيا وجود مثل تلك المزاعم..

وبدلا من محاسبة الرجوب على أخطر تصريح ضد الوطنية الفلسطينية، تبنت مركزية فتح وعباس رواية عصابة الأمم التي كانت جزءا من منظومة إستعمارية في حينه، حول البراق والمبكى في بيان رسمي لها عام 2017..

سقطت سياسية تاريخية لفتح وعباس والرجوب، فتحت الباب واسعا لأن تذهب الإدارة الأمريكية الى ترسيخ روايتها بأن البراق هو المبكى.. ولذا فما ظهر من صورة فريدمان وهو يستلم صورة الهيكل مكانا للمسجد الأقصى، نتاج عملي لحركة التجاوب الرسمية من فريق عباس للمقولة الصهيونية بأن البراق مكانا مقدسا لليهود..

ما حدث ليس سقطت إعلامية من جمعية صهيونية الى سفير صهيوني، بل هي فعل منظم لتكريس الإدعاء الكاذب..

أن تغضب بعض أوساط سلطة عباس على تلك الصورة، فتلك هي قمة المهزلة، كونها تتناسى بأنها من فتح الباب لتلك الرواية التي بدأت تتسع وتجد من يرددها، وعباس لا يخجل من تكرار ان القدس مكان مقدس للديانات الثلاثة، وقالها في آخر خطباته قبل المرض الحاد الذي اصابه..

نعم، وبلا أدنى شك، فحركة فتح - عباس باتت شريكا رسميا في ترويج الدعاية الصهيونية، وما لم تتراجع كليا عن ما أعلنته وتعتذر عما فعلت، بل وتحاسب سياسيا الذي أعلن إعترافا بما ليس هو حق، فلا قيمة لكل ما تفعله بيانات بلا دسم ولا فعل... وهي لعبة مكشوفة..

والى حين إعتذارها عن جريمتها الكبرى فيجب فورا التحرك على كل مستويات الفعل لحصار تلك الجريمة السياسية - الدينية الكبرى، وأن يعلن القنصل الأمريكي العام في القدس، المكلف بالعلاقة مع السلطة "شخصا غير مرغوب به"، الى حين الإعتذار الرسمي الأمريكي عن فعلة سفيرها الصهيوني..

ما تم الكشف عنه ليس صورة فحسب، بل هو المخطط الذي كشفه الخالد منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، وكرره في كمب ديفيد 2000، أنه لن يقبل التنازل عن أي متر يمس بمكانة الحرم القدسي الشريف..

فهل تفعلها فتح وتعلي القدس أم تتمسك بموقف أفرادها وتواصل خداعها بأنها ضد "التهويد"، رغم ما هو مسجل صوتا وصورة، وملف تستخدمه تل أبيب لتعزيز روايتها المعادية.. المعركة تبدأ من هنا ودونها كذب جديد!

ملاحظة: تقديم فلسطين طلبا الى الجنائية الدولية لمحاسبة الكيان خطوة أولية تحتاج فعل الكثير. السؤال ماذا لو نشرت غسرايل رسائل عباس اليها لحصار غزة وتعتبره شريكا لها في الجرائم قيد البحث. سؤال للتفكير!

تنويه خاص: صائب عريقات مدان بإعتذار علني لأهل قطاع غزة على تصريح لا يليق ان يصدر من شخص بمكانته وتاريخه.. الإعتذار قوة ودونه خسارة كبيرة!

تنكيس رأس "طغمة رام الله" خيرا من تنكيس راية وطن!

كتب حسن عصفور/ يوم 14 مايو 2018، يوما في مسار التاريخ الكفاحي للشعب الفلسطيني، وشاهدا جديدا على فاشية دولة باتت تتصرف دون أي حساب لما ترتكب من جرائم حرب، 59 شهيدا وأكثر من ألفي جريح، كانت هي حصيلة يوم غضب رفضا للحصار والنكبة الكبرى، مجزرة ستبقى حاضرة في الذاكرة كما كل مجازر الكيان الفاشي..

كان التقدير الإنساني قبل السياسي، ان تثير تلك الجريمة - المجزرة، الطغمة الحاكمة في رام الله وتبدأ في عملية تغيير شاملة لما سبق أن قررته لحصار قطاع غزة، وأن تعيد النظر في كل ما كان خلال السنة الأخيرة، وأن تبدأ عملية "فك إرتباط" بشرائها للكيان الفاشي ضد القطاع، وترسم منهجا يعيد لها بعضا من فقدانها علاقتها بشعبها ليس في غزة وحسب، في الوطن والشتات..

ومع تسجيل غياب تلك "الطغمة" عن متابعة الأحداث الأخطر التي شهدتها فلسطين في السنة الأخيرة، وسفر رئيسها وعدد منها في "جولات سياحية بغطاء سياسي، ولا نود أن نذكر بعض من تلك الأسماء التي نشرت هي صورها وأماكن تواجدها مؤخرا.. فكان الإعتقاد أنها ستحاول قدر الممكن أن تغطي عوراتها الوطنية بإجراءات وقرارات تعكس أنها متربطة بشكل ما مع القضية الوطنية..

لكن، يوما بعد آخر، تؤكد تلك "الطغمة"، انها قررت المضي في كل ما رسمته سابقا، بتعزيز "فك إرتباطها" بالشعب والقضية وليس بـ"فك الإرتباط" بالمحتل وأدواته، طغمة بعد تيه سياسي تلتقي لتعلن أنها قررت "تنكيس الأعلام" لمدة ثلاثة أيام حدادا على ما كان في القطاع..

قرار جسد حقيقة العزلة الوطنية الكاملة التي تعيشها، ولكن الجديد أنها لم تعد تملك أي ذرة سياسية من "الخجل الوطني"، طغمة تقرر إستمرار جريمتها الكبرى بحصار غزة، وتفرض عليه طوقا "غير مسبوق" على وصف رأسها، ثم تبدأ بتلقي الإتصالات المعزية والمستنكرة للمجزرة الكبرى..

نعم، محمود عباس، الطاغي الجديد والشريك الرسمي في مجزرة غزة، هو من يستقبل هواتف المنددين، ليجسد المقولة الشعبية، "يقتل القتل ويمشي في جنازته" ..

أن تنكس الطغمة الحاكمة في رام الله، راية الوطن، مع إستمرارها في فرض جرائم العقوبات هو العار بذاته، فالأولى هنا أن تنكس الرؤوس التي تواصل حربها على القطاع ..

وتكتمل الفضيحة، بما أعلنته من "قرارات" بإعادة تشكيل لجان تم تشكيلها عشرات المرات، والأكثر طرفة أنها تتحدث عن قرار بملاحقة قيادة الكيان في المحاكم الدولية، وتجاهلت هذه "الطغمة"، ان رأسها هو من قام بسحب أهم تقرير أصدره مجلس حقوق الإنسان لمحاكمة مجرمي الحرب في إسرائيل، تقرير غولدستون عام 2008، التقرير الأول الذي صدر عن الأمم المتحدة فقام محمود رضا عباس بسحبه والطلب من الأمم المتحدة عدم القيام بتحقيق أو محاسبة قادة الكيان، في ظل فضيحة تاريخية كانت كافية في ظل ظروف طبيعية أن يرسل عباس نفسه الى المحكمة الوطنية فوراً ..

عباس يقود حركة الإستخفاف بالكفاح الوطني، ويمنح دولة الكيان كل الوقت الممكن لفرض مشروعها التهوديدي وإرتكاب مزيد من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس وقطاع غزة ..

مجزرة 14 مايو 2018 ليست جريمة للكيان الفاشي فحسب، بل أن الطغمة الحاكمة في رام الله شريك أصيل فيها، وهي من يجب ملاحقته قانونياً كما ملاحقة الكيان الفاشي ..

يجب تحريك كل المؤسسات المدنية لملاحقة محمود عباس وطغمته أمام المحاكم الدولية كونه مرتكب جرائم حرب ضد قطاع غزة، وهو شريك عملي عبر رسائل موثقة في حصار القطاع ..

ما حدث يوم 14 مايو هو يوم فاصل في تاريخ الحركة الوطنية، ما قبله ليس كما بعده، ويجب التكفير بما يعيد الإعتبار للوطنية الفلسطينية، تمثيلاً ودوراً ومهاماً .. إنه وقت العمل ولتبدأ حركة الشعب ..

نعم ..إرحل هو الوقت لهذا الشعار!

ملاحظة: أن يمر نقل السفارة الأمريكية الى القدس بذلك الهدوء في الضفة شهادة عار للطغمة الحاكمة وكل تحالفها الجديد..وكان "أبواب جهنم" أصابها "خلل فني" مفاجئ..كم أنتم عارا على شعب يستحق دوما خيرا منكم!
تنويه خاص: أحداث يوم 14 مايو يجب أن تفتح نقاشا وطنيا جادا للإستفادة من دورس الحدث، الشهادة شرف لكن هناك الكثير ما يجب أن يكون كي لا يصبح الإستشهاد فعلا بذاته!

"ثارت" جامعة العرب..لكن على مين!

كتب حسن عصفور/ في خطوة "مفاجئة" قررت الجامعة العربية تعليق كل "أشكال التعاون مع غواتيمالا"، بعد أن نقلت سفارتها من تل أبيب الى القدس، في تحدي للقرارات الدولية..مبررة ذلك بأنه "تفعيل" لقرار الجامعة الوزاري يوم 17 مايو 2018..

القرار الرسمي العربي (الجامعة العربية)، يشمل إجراءات سياسية واقتصادية، ومنها إلغاء مذكرة التفاهم الموقعة مع تلك الدولة عام 2013.

ومسبقا نسجل، للجامعة العربية سرعة تنفيذ قرارات المجلس الوزاري بمعاقبة كل من يبادر وينقل سفارته من تل أبيب الى القدس، خطوة ربما تشكل "ردا أو ردعا" لكل من يفكر بتلك الخطوة، رغم ان القرار لم يوضح حقيقة هل ستقوم الدول العربية الأعضاء بذات الموقف، ووقف كل أشكال العلاقات مع غواتيمالا، أم أن ذلك سيبقى محصورا بالجامعة العربية وحدها، مع استمرار العلاقات بشكل طبيعي مع تلك الدولة..(المغرب بدأت بخطوة).

ولكن السؤال الأساسي الذي تفرضه تلك الخطوة "الجريئة جدا"، ليست الولايات المتحدة هي رأس الحربة في تحريك ملف نقل السفارات من تل أبيب الى القدس، وتحدث المجتمع الدولي بكل ألوانه وكسرت ثابت سياسي وقانوني، ولم تقم وزنا

لأي من النداءات "الحكيمة - الحليمة" جدا، التي أصدرتها الدول الأعضاء بالجامعة وكذلك من أمينها العام..

ما هي معايير تنفيذ قرارات المجلس الوزاري العربي الطارئ، تجاه حدث واحد، هو نقل السفارة، ولما تم الإقتصار على دولة واحدة لا غير، وربما تنال لاحقا من دولة غيرها، لكنها لم تجرؤ أن تقترب من الدولة التي فتحت الباب لذلك القرار، ولولا أمريكا لما أقدمت غواتيمالا ولا بارغواي القيام بتلك الخطوة..

أن تحترم قرارات المجالس الوزارية يجب أن يكون مبدأ عام، وليس مبدأ حسب المواصفات والمقاييس، فأصل الفعل كان يجب أن يكون ضد الولايات المتحدة، وضد من يقف معها ويقوم بنقل سفارته، كي يدرك الجميع دولا ومؤسسات، ان للقدس "ردع وسيف"، سيف هو شعبها الفلسطيني الذي يقف رأس حربة ليس لحماية المقدسات فيها، بل وواقعها القانوني أيضا، ودرع يفترض انه المؤسسة العربية بكل ما فيها..

أن تقتصر الجامعة العربية بتنفيذ قرارات مجلس الوزاري بعد جلسة القدس الطارئة، على دولة واحدة صغيرة، غير ذي اثر حقيقي وغالبا ما يعرف عنها لا يسر كثير، فتلك هي الفضيحة السياسية، لأنها أكدت أن الجامعة العربية، هذه المؤسسة العريقة والإطار العربي الجامع، لم تجرؤ أن تتحرك فعلا ضد أمريكا، المصالح والدور، وهي التي شكلت رافعة للتداول السياسي - القانوني على القدس..

قرار الجامعة العربية، ربما يمثل سخرية نادرة في كيفية التعامل مع قراراتها، و"إزدواجية" التنفيذ، وفقا للطرف المقابل وليس وفقا للحق والقانون..

كما يبرز سؤال ضمن هذه الفضيحة السياسية، هل هناك دولة عربية، قررت أن تأخذ خطوة واحدة تشكل "إزعاجا ما" للإدارة الامريكية بعد قرارها الأخير، وهل هناك أصلا تفكير ما بالعمل لردع أمريكا في الاستخفاف بالقرار العربي..

هل نفهم من قرار الجامعة، انها ستنفذ ما تراه مناسبا ولكن حسب الواقع، والبلدان ذات الصلة، ولا تتساوى "الرؤوس هنا"، فما ينطبق على غواتيمالا، لا يجب أن

ينطبق على أمريكا، فلكل موقف حساب.. ويبدو ولكل أجل سياسي حساب سياسي..

وما لم تدرك إدارة ترامب أن قرارها سيكون مكلفا لها، ولمصالحها في المنطقة، فلا قيمة لكل "الصراخ البياني"، بل ربما يكون أفضل كثيرا لو كان الصمت سيد الموقف، فمن العار السياسي، ان تعلن الجامعة العربية، ودولة أخرى أنها عاقبت غواتيمالا، لكنها لن تستطيع ان تخذش حياء أمريكا بأي قرار يغضب رئيسها..

هذا السلوك يجلب السخرية، بل والإستخفاف بأهم مؤسسة رسمية عربية، كان لها ان تكون أكثر فعلا وأثرا لو أنها جسدت حقا بعضا مما تقرر ونقول..والى حين ذلك لا بأس أن تذهب الجامعة في "إجازة صيفية" تعيد حساباتها وآلية عملها، فربما تصل الى نتيجة بأن استمرارها بلا قدرة يمثل ضررا لها ولنا..

لا زال في الوقت بقية، ان تعود أمانة جامعة العرب وتطالب من الدول الأعضاء تنفيذ القرارات دون مزاجية أو إنتقائية.. فمن يخاف من دولة مهما كبرت لن يخيف غيرها.. درس ربما تناساه البعض رغم أنه درس بدائي جدا..

دون موقف من أمريكا، ونسجل للمرة المليار ما قاله الزعيم الخالد جمال، أنها رأس الحية، ودون ان تدوس رأسها فلا قيمة لكل "بعبة كلامية" عليها!

ملاحظة: من يتابع تصريحات خالد مشعل الأخيرة دفاعا عن غزوة تركيا وسياستها الأخيرة وتحريضه ضد دول عربية في مهرجانات تركية تشعر أنه مرشح للإنتخابات البرلمانية على قائمة رجب..بس بجد تستحقها!

تنويه خاص: صراع نواطير "الحارات" القادمة لما بعد عباس إنطلق وهو لا زال مريضا.. يبدو أن "الأعداء اللدودين" إتفقوا على الخلاص من الفتى رامي أولا..بعد موافقة "سي السيد الأمني"!

عن "حالة الرئيس عباس الصحية" وسلوك خليفته المعيب!

كتب حسن عصفور/ بلا أي سبب محكوم بمنطق، تواصل "خلية الرئيس عباس" بكل مكوناتها الأمنية - السياسية التعامل مع حالته الصحية، وكأنها أحد "اسرار الدولة العظمى"، بل تصل بها المسألة ليس الى غياب أي صدقية فيما تقول، بل أنها تستخدم وسائل إعلام غير وطنية، لتبث منها ما تريد بثه..

خلية الرئيس الخاصة، التي سجلت فشلا لا مثيل له في تاريخ فلسطين المعاصر، في كل ملفات أدارتها، تحاول أن تستعبي الشعب الفلسطيني بطريقة تكشف عمق السذاجة التي تتسم بها، وتعري حقيقتها، بأنها مسؤولة بشكل مباشر عما أحاط بـ"بقايا الوطن" من مصائب شاملة، سياسية - وطنية، وإقتصادية، وتعبيد طريق تمرير مشروع تصفية القضية بمسميات مختلفة..

خلية الرئيس عباس، كشفت جهالة لا بعدها جهالة، عندما ساعدته في تحدي التاريخ الوطني، بعقد صفقة مع دولة الكيان لتمرير مجلسه الخاصة في مقر المقاطعة، وإنتخاب "هيئة" بمقاس ما هو قادم، مقابل عدم المساس بثوابت دولة الكيان، المتمثلة بإستمرار التنسيق الأمني، ومنع تنفيذ قرار الأمم المتحدة عام 2012 الخاص بدولة فلسطين، وإستمرار الحالة الإنقسامية، الهدية السياسية الأهم لتل أبيب في السنوات العشر الأخيرة، كما قالها نائب رئيس أركان جيش الاحتلال..

وتواصل تلك الخلية، كوارثها بالحديث الكاذب عن الحالة الصحية للرئيس عباس، وأنها لا تفكر إطلاقا ان هناك بعضا من "واجب إجتماعي" قبل "السياسي" بالحديث "شبه الصريح"، رغم أن الصراحة ولا غيرها هي المطلوب، فمنعت من هم يملكون حق الكلام، وتركت لكل من يرغب أن يصدر تصريحاً، وكلها تصريحات جاءت بعد "حديث هاتفي مع السيد الرئيس".. اي عار يمكن ان يكون أكثر..

نعم خلية منتج المقاطعة، تسجل عارا جديدا، وهي تتصدر المشهد دون ان تكون حاضرة في مكان الحدث.. وبعيدا عن "حركة الفهلوة الساذجة"، فإن الأصل هو صمت الساسة جميعا، ليترك الحديث إما لطبيب أو ناطق رسمي مكلف يقرأ ما يكتبه الطبيب، نشرة أخبار صحية وليست نشرة "مكذبة سياسية بغطاء طبي"..

تتغافل عناصر "خلية منتج المقاطعة"، ان دولة الاحتلال تعيش تفاصيل الحالة الطبية، لكثير من سبب وتعلم بأكثر من وسيلة، منها "التنسيق الأمني" الذي يجبرهم على إعلامها بما هو واقع الحال وبشكل تفصيلي ودقيق، لأسباب تعلمها تلك الخلية الضالة..

وعندما يطالب أهل فلسطين بنشرة طبية يومية عن تطور صحة الرئيس، فذلك إحتراما له أولا، وتعبيرا عن علاقة إيجابية بينه وبين أهله، لكن سلوك تلك الفئة يمثل مزيدا من خلق "كراهية" فوق ما هي مزروعة، بطريقة تعلمها كل أجهزة أمن السلطة، بكل مسمياتها..

إدارة أزمة الحالة الصحية للرئيس عباس نموذج ساطع على كيفية إدارة الشأن العام في الجناح الشمالي من بقايا الوطن، الكذب هو القاعدة، والصراحة إما أن تحضر سهوا أو تقال ندرة..

السلامة للرئيس عباس، ليس حبا في مساره فهو الأكثر سوادا، لكن الإنسانية تفرض أخلاقا لا يمتلكها هو وخليته المنبوذة..

ملاحظة: ما حدث مع صور الرئيس السيسي في غزة، تكشف أن "صراع القوى" هو سيد المشهد.. فرقة قطر لم تنم قبل أن تعيد رفع يافطات شكر تميم وغدا سيذهب اصحاب رجب لذات المشهد.. الحقد أعمى!

تنويه خاص: شكرا لبابا الفاتيكان فرانسيس على إشارته العلنية في موعظته لمجزرة غزة.. لم تكن مفاجأة من شخص قادم من بلد جيفارا.. سلاما لروح الإنسان !

حماس "وهديتها" مع إسرائيل ليس ردا وطنيا على "ظلم" عباس!

كتب حسن عصفور/ فجأة، عادت الصحف العبرية لتكشف بعضا من "أسرارها" الخاصة، فيما يتعلق بالمشهد الفلسطيني، خبران يكمل أحدهما الآخر..

صحيفة "هآرتس" في يوم الإثنين 7 مايو 2018 تنشر أن حركة حماس أرسلت منذ فترة، وعبر طرق مختلفة، نفترض انها مصر أو قطر أو كلاهما، رسالة الى تل أبيب تعرض هدنة طويلة الأجل، بمعنى عشرات السنين، بين قطاع غزة ودولة الكيان، "هدنة مدفوعة الثمن" مسبقا ولاحقا..

صحيفة "يعيدوت أحرنوت" نشرت ايضا في ذات اليوم، تقريرا مطولا، نسبته الى منسق أنشطة سلطات الإحتلال في الأراضي الفلسطينية المنتهية ولايته، تكشف فيه عن رفض الرئيس محمود عباس "مبادرة" قدمتها إسرائيل لإنهاء الأزمة الإنسانية في قطاع غزة..

ربما يعتقد البعض، ان لا صلة بين نشر خبر الهدنة ورسالة حماس، ورفض عباس "مبادرة" إنهاء أزمة القطاع، لكن بعضا من تدقيق نجد أن الترابط عميقا جدا..

خبر رفض عباس، وهو خبر حقيقي مرتبط بمجمل سلوك عباس ضد قطاع غزة، منذ خطابه في البحرين أبريل 2017، ورسائل حسين الشيخ الفضيحة، التي طالب فيها "العدو الوطني" بحصار جزء من وطن وشعب رسميا من سلطة يفترض أنها تمثل هذا الشعب، طلب يماثل تماما، الطلب من عدو التدخل العسكري للتخلص من واقع قائم، لا يستقيم مع رغبات الرئيس..

ولذا نشر خبر المنسق، هو تمهيد سياسي، لمنح حركة حماس "ذريعة" البحث عن أي حل لـ "أزمة قطاع غزة الإنسانية"، وذلك لن يتم سوى باتفاق ما بين حماس، كحركة تسيطر على الواقع القائم في القطاع، ودولة الكيان الإسرائيلي بصفتها المحاصر الأساس للقطاع بموافقة عباس وشراكته..

حصار عباس يمثل "جريمة حرب" بالمعنى الكامل، وإستمرارها الذي إنكشفت ملامحه كافة، بعد مجلس المقاطعة، وتلاعبه برواتب الموظفين ورفض رفع العقوبات، بل وتعميقها، يجب العمل بالتصدي لها بكل السبل "الوطنية" الممكنة، حتى لو وصل الأمر باعتباره "مجرم حرب"، في حال إستمراره بجريمته الكبرى، ورفع مذكرات رسمية الى جامعة الدول العربية، التي تمرر من خلالها المساعدات المالية الى السلطة، ومنها حصة القطاع، التي باتت مسروقة لحسابات مجهولة، وربما لترتيبات ما بعد عباس..

كما يمكن تصعيد الضغط السياسي على عباس وممثليه، وإعتبارهم ليسوا جزءا من الحراك الوطني، في حال عدم الرفض لتلك الإجراءات.. وتواصل العمل مع الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمعاقبة عباس على حصار القطاع اللإنساني..

هناك سبل عدة لمحاصرة حصار عباس، ومنها تشكيل تحالف شعبي واسع من رافضي الحصار، الإسرائيلي-العباسي المشترك، يتولى بدوره متابعة ما يجب لملاحقة تلك الجريمة ومجرمها والتفكير بكل السبل المتاحة والمشروعة لمنعها..

ولكن، ما لا يمكن قبوله وطنيا وسياسيا، هو ما اقدمت عليه حماس، مهما كانت "مبررات البعض"، من آثار الجريمة العباسية للحصار الذي تعمق بشكل "غير مسبوق"، وكشف عنه وجهه الحقيقي لفصل بقايا الضفة عن قطاع غزة، كما فصل الحركة الوطنية تمثيلا ودورا، لتصبح بلا فاعلية حقيقة لمواجهة مشروع تصفية القضية وتمهيد الطريق لإنجاح "صفقة ترامب الإقليمية" رغم كل "الرفض اللفظي"..

ما اقدمت عليه حماس هو جريمة سياسية، بفتح باب التساوق مع مشروع إسرائيلي لرفض "تفاوض" خاص مع قطاع غزة، مشروع قديم وسبق أن تم مناقشته مع حماس، وقالت انها رفضته، خاصة ما عرف بوثيقة حماس وسويسرا نهاية عام 2006، ثم اللقاءات عام 2009 في جنيف ومشاركة وفد أمريكي برئاسة (بيكرينغ)، وعروض عبر قطر وممثليها في حينه حمد بن جاسم..

حلم إسرائيل السياسي، تكريس القطاع حالة سياسية كيانية خاصة، لتسمى ما نشاء لكنها واقعا تختلف عما هي الضفة، ورسالة حماس وفي وقت تنفيذ صفقة ترامب، تأتي في سياق التماهي العملي معها، ويصبح رفضها لها، كرفض عباس تماما، كل منهما يرفض قولاً وينفذ عملياً.. لسان لا يقبل وقدم تتحرك سريعا للتنفيذ..

كشف الرسالة الحمساوية، وبعد مجلس المقاطعة الانفصالي، هو خدمة سياسية فورية للفرقة العباسية، بأن حماس تقود خطأ إنفصاليا منذ زمن بتنسيق مع الكيان..

قيادة حماس، ومع كل الظلم التاريخي الذي ألحقه عباس بقطاع غزة، وما قام به بقطع الطريق على "الشراكة الوطنية"، بعقد مجلس بمقاسه وحجمه وأثره، لا يحق لها الشراكة السياسية مع الكيان لتكريس فصل الضفة عن القطاع، كما لا يحق لها تجسيد ذاتها "مفاوضا" باسم الشعب الفلسطيني، ولا يجوز أن تتحدث نيابة عنه، حيث ذلك إعلان عملي بخلق "بديل وطني" لمنظمة التحرير ودولة فلسطين، بفصيل وكينونة..

الظلم التاريخي، يخلق "قهرا" عند الأفراد، ينتج ردات فعل تدميرية أيضا، لكنه لا يمكن قياس ذلك بحركة سياسية بقيمة حماس ووزنها السياسي والكفاحي..

ولا تستقيم رسالة حماس الى الكيان، ولن أقف كثيرا عند نفي شخص لم يكن لنفيه مكان في أي موقع رسمي حمساوي، مع الإستعداد لليوم الكبير في 15 مايو، ولا مع البحث عن سبل للتوافق الوطني لمواجهة تبعيات مجلس المقاطعة الإنفصالي..

على حماس إعلان سحب رسالتها تلك، والتوقف عن اللعب المنفرد بأي مسألة وطنية عامة، وأن تعود الى رشدها المعلن مؤخرا، انها تبحث توافقا وشراكة وطنية، فهي ولا غيرها سبيل الرد والبحث عن سبل الخلاص..

حماس أخطأت وطنيا بتلك الرسالة، والتراجع حق للشعب الفلسطيني وواجب عليها، ودونه ستبقى كل الشكوك تحيط بسلوكها السياسي العام..

رسالة حماس الى اسرائيل هي الوجه الآخر لسلوك عباس، بل المكمل له لتدمير وحدة القضية الوطنية تمثيلا وكيانا..!

ملاحظة: إنتشرت مؤخرا سلسلة أكاذيب نسبت الى أعضاء مركزية فتح، تبيع "وهم بطولات" للدفاع عن قطاع غزة، وأنهم هددوا فلانا وعلانا لو لم يتم صرف رواتب موظفي القطاع..بطولات دونكيشوتية فارغة..المحاصر للقطاع مش شكري فهذا لا قيمة له أصلا..عباس هو المجرم!

تنويه خاص: منذ فترة ومكتب الحمدالله يوزع أخبار مستشارته خيرية وهي تتراس لقاءات وطنية ومع ضيوف أجانب..تبدو وكأنها نائب رئيس

وزراء..مظهر خارج القانون والمنطق,,بصراحة بعض العيب مش غلط يا رامي!

"صراخ فصائلي" لم يمنع "التزوير السياسي" .. ولن!

كتب حسن عصفور/ إستغلت بعض الفصائل الفلسطينية جرائم محمود عباس ضد قطاع غزة، لتبرير "مشاركتها" تلك الجرائم من خلال حضورها مجلس المقاطعة في رام الله، الذي بدأ تزويرا وإنتهى تزويرا وإهانة سياسية لهم وللشعب الفلسطيني، ومن ذات بوابة "قميص عثمانهم"، جرائم غزة..

البيان السياسي، جاء أدنى من قرارات المجالس المركزية السابقة، والتي قررت وطالبت ومفترض أنها بدأت في تنفيذ "فك الارتباط" مع الكيان الإسرائيلي، ودراسة سبل وقف التنسيق الأمني، ونظريا أعلنت حكومة عباس أنها شكلت لجان لذلك الأمر.

ولذا كان مطلوباً من مجلس المقاطعة، مساءلة الرئيس ولجنته حول مسار تلك اللجان، والى أين وصلت في تطبيقها لقرارات إطار المنظمة، بصفتها الهيئة العليا، وصاحبة الولاية السياسية - القانونية على السلطة، وليس إعادة "إنتاج" مكذبة قرر المجلس وطالب وكلف، التي تتواصل منذ سنوات، دون أي قرار عملي بها..

كما بيان المجلس أعاد إنتاج "خطة عباس السياسية" والتي رفضتها فصائل، وقالت أنها لن تسمح بتمريرها، وهددت بالانسحاب لو تم الموافقة عليها، لكن البيان الختامي، أفرد لها مكانة بارزة، لتصبح هي البديل السياسي للموقف الرسمي، بقرار من المجلس، الذي يبدو أنهم لم يراجعوه قبل الإعلان..

نجح عباس وفريقه في تمرير ما يريدون مستغلين إنشغال تلك الفصائل بالصراع على "حصصها" في المجلس المركزي، بعد أن سقطت سقوطاً ذريعاً أن تفرض أي شخصية مستقلة، في التنفيذية الجديدة، لتصبح كل العناصر المضافة "ملك شخصي" للرئيس عباس، الذي نجح بامتياز مطلق في فرض

نصابه الشخصي داخل تنفيذية مجلس المقاطعة، ولم يعد بعد اليوم تعبير "مستقل" مناسب لصفة "القادمين الجدد" لتنفيذية المقاطعة.. وسيقال "العباسي" وليس المستقل..

بيان مجلس المقاطعة السياسي، الذي حاولت بعض فصائل أن تقوم بتسويقه وكأنه "منجز تاريخي" لكي تنفذ عارها أمام قاعدتها التي كشفت زيفها، جاء "خطوتين الى الوراء"، بحيث استبدلت المواقف الفلسطينية وقرارات الإطر السابقة بـ"خطة عباس للسلام"، وأزال أي إشارة لقرار الأمم المتحدة 194 حول قضية اللاجئين، و فقط الإشارة له من باب البعد "الإنساني" الهامص بمساعدات الأونروا، وبالطبع التغييب بهذه الطريقة لحساب مبادر السلام العربية ليس سوى توافق مسبق لشطب القرار الأهم من قرارات الأمم المتحدة.

البيان أعاد منتج "قرر" و"طالب".. وهي ذات السياسة السائدة منذ تنصيب عباس رئيساً بعد إغتيال الخالد ..

الفضيحة الأكبر، ليس تزوير عباس السياسي، فهو لم يعد يخجل أبداً، مما يفعل، بل لتلك "الفصائل" التي أشبعت الشعب كلاماً نارياً، حول قطاع غزة.. وفاز عباس بكل إبلها!

ما ورد في البيان الختامي حول هذه المسألة، ليس إهانة للشعب الفلسطيني فحسب، بل إهانة لكل من شارك في ذلك المجلس، الذي سيوصف يوماً بأنه مجلس "مقاطعة" المسار الوطني، حيث أورد البيان التعبير الهزلي والسخيف حول إعتبار قطع الرواتب وجريمة العقاب بأنها "خلل فني" ..

البيان الختامي لمجلس مقاطعة رام الله، لم يشر إطلاقاً لرفع العقوبات عن قطاع غزة، ولم يقرر تجيمها، ولا معاقبة مرتكبيها، فالنص بذاته تعبير مكثف عن عمق إستهزاء عباس و"تنفيذيته" الخاصة بالجميع، "موالاة" قبل "معارضة"، والفقرة التي أوردها بيان مجلس المقاطعة جاءت نصاً: (وقد أعلن الرئيس محمود عباس بعد انتخابه رئيساً لدولة فلسطين، إن الرواتب للموظفين والمستحقات في قطاع غزة سوف يعاد صرفها، مؤكداً بأن تأخر صرفها قد حدث لأسباب فنية).

فلم يكتف بعدم الإشارة الى رفع العقوبات وتجاهلها، بل إعاد إنتاج المسرحية الهزلية" للخلل الفني..

وبدلا من إتخاذ موقف سياسي حقيقي، بالتهديد بوقف الإستمرار مع هكذا مسرحية تنذر بما هو أخطر لاحقا، بتزوير إرادة الشعب في أي صفقة سياسية قادمة، وأيضا بمسمى "الشرعية"، بعد سيطرته الشخصية على مقاليد التصويت فيها، بما يفوق الثلثين، ولأول مرة يصبح وزن الفصائل بلا أي أثر أو قيمة، وعليها أن تتكيف بعد اليوم لكيفية تنفيذ قرارات "الرئيس" الشخصية..

عندما تمت الإشارة قبل إنعقاد مجلس رام الله، ان المسألة ليس بحثا لتجديد شرعية كا حاول البعض نشر تضليله، بل هو منح عباس السيطرة المطلقة على قرار "شرعية" تبحث عن ترتيبات خاصة في المرحلة القادمة..

هل كان سيحقق عباس هذا الإنتصار الساحق على الغالبية من فصائل المجلس لو كان مكان الإنعقاد خارج حراب الإحتلال، أو عدم التزوير الأوسع في تاريخ منظمة التحرير بعضوية المجلس الوطني، بمشاركة فصائل فقدت أي قدرة لاحقة ان تتحدث عن "إستقلاليتها"، فهي باتت جزءا عمليا من "الماكنة السياسية العباسية الجديدة" وصراخها بين حين وآخر لن يمنحها أي ميزة وطنية...

القادم يحتاج الى إعادة التفكير الجاد والمسؤول كي يتم مواجهة الأخطر سياسيا بكل مكوناته..مسألة تستحق الدراسة بعيدا عن "الخطابات الرنانة"..نعم هناك إمكانات هائلة لتطويق "التحالف العباسي الجديد"!

ملاحظة: بيان عباس الإعتذاري لليهود كشف كم به جبن سياسي، عندما ادرك أن الغضب هذه المرة حقيقي فلم يتمالك سوى كتابة نص باللغة الإنجليزية، ليس بالعربية لتعميمه قبل فوات الأوان..إعتذار زاد من إنحداره السياسي.. لم يكلف نفسه عناء الإعتذار لشعبه عما فعل!

تنويه خاص: شكله رامي مش حيسكت أبدا على مؤامرة مركزية فتح عليه..ما سيكون معركة من نوع فريد وإذا لم يطاح به من المنصب الوزاري سيستخدم أدوات الحكومة للإنتقام منهم فردا فردا!

صمت الجامعة العربية على "إغتيال غزة..لما؟!

كتب حسن عصفور/ منذ أن قرر محمود عباس رئيس حركة فتح وسلطة "الحكم المحدود" في بعض من الضفة، فرض حصار خاص منه ومشارك مع الكيان على قطاع غزة، والعمل بكل السبل الممكنة لـ"تركيع" غزة المتمردة على السكون السياسي، وهناك حراك دولي لا ينقطع بحثا عن "حلول" لكسر مخططات عباسية - اسرائيلية ضد القطاع..

وكان مفاجئا جدا، بيان الاتحاد الأوروبي وكذا النرويج، أنه لن يسمح لأي كان بـ"تجويع قطاع غزة"، ليس لبعد إنساني فحسب، لكنه، أيضا، بعد سياسي - إجتماعي يحمل بداخله الكثير من الأخطار..

ومن يلاحق حركة زوار القطاع منذ القرارات العباسية غير الوطنية، يلاحظ أن أكثر الشخصيات حراكا وتفاعلا نيكولاي ملادينوف، ممثل الأمم المتحدة، شخصية تمكنت أن تترك بصمة مختلفة عن سبقه في هذا المكان، لا يقف متفرجا عما يحدث، متواجدا بقوة في كل شأن له صلة بالموضوع الفلسطيني العام، لكن قطاع غزة يبقى الأكثر حضورا في حراكه الداخلي والخارجي..

ملادينوف يدرك جيدا، انه غير مسموح حصار قطاع غزة، وفرض عقوبات جماعية من سلطتين، سلطة الاحتلال التي تستخدم ذلك لفرض بعد سياسي يخدم المخطط الأمريكي لتصفية وحدة المشروع الوطني الفلسطيني، فيما سلطة عباس المستقوية بعقوباتها أيضا بسلطة الاحتلال، تدفع عبر تلك الإجراءات الى تكريس "مبدأ الفصل الوطني"، بين جناحي الدولة الفلسطينية، وبما يخدم ايضا مخطط ترامب لتصفية القضية الوطنية..

الحراك الدولي لمواجهة الحصار والعقاب، أصبح ملفتا جدا، وتزايد بشكل مكثف بعد تعاضم فعالية مسيرات الغضب الغزية، التي انطلقت يوم الارض 30 مارس (آذار)، ووصلت ذروة التحدي والمواجهة يوم نقل السفارة الأمريكية الى القدس 14 مايو، يوم النكبة العام، وارتكاب قوت الاحتلال مجزرة باغتيالها 65 فلسطينيا، خلال مظاهرات سلمية جدا..

الحراك الدولي، ليس حبا في أهل القطاع، وليس كراهية في "بني يهود" و"بني عباس"، لكنه بحث لإيجاد حلول لمنطقة تحمل في طياتها مخاطر تشويش كبرى لما سيكون في المنطقة، لذا يبحثون بكل السبل لإيجاد أنسب الطرق لكسر الحصار المشترك والمركب.. دون توقف عند البعد التمثيلي، سواء وافقت سلطة رام الله أم لم توافق، كون الإتحاد الأوروبي من المساهمين الأكبر في دعم موازنة السلطة، التي يسرق منها حصة قطاع غزة وتصرف في أبواب صرف غير مشروعة، منها "شراء ولاءات" سياسية، كان أبرزها رشاي لفصائل كي تحضر مجلس المقاطعة الأخير..

ولكن، ما يلفت الإنتباه، أن جامعة الدول العربية، الإطار الرسمي العربي، لم تحرك ساكنا تجاه "خطة إغتيال غزة"، التي هزت غير العرب لكنها لم تهز جامعة العرب..

أن تمر أشهر عدة على بدء الحصار الجديد، وخطة "إغتيال غزة"، المتفق عليها إسرائيليا عباسيا، ولا تحرك الجامعة العربية ساكنا، فتلك مصيبة لا بعدها مصيبة، ليس لأن قطاع غزة يستحق فحسب، لكنه من باب "الولاية السياسية"، إذ لايجوز أن تترك متابعة ملف بهذه الحساسية الى "دول ومجموعات غير عربية"، وان يكون "ملادينوف"، نجم الحراك الدولي لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة..

ومؤخرا شهدت حركة كسر الحصار على غزة تسارعا باشكال عدة، بدأتها الشقيقة مصر، بفتح معبر رفح طوال شهر رمضان، بأمل إستمرار ذلك كجزء من دور مصر القومي نحو فلسطين، ومعه أرسلت مساعدات إنسانية وكذا الأزهر الشريف، ما حفز دول عدة بتوسيع باب تقديم المساعدات دون أي تنسيق مع سلطة الحكم الحدود في رام الله، كونها هي شريك الحصار..

غياب الجامعة العربية عن اي دور في كسر الحصار عن قطاع غزة، بذريعة أن سلطة عباس بصفتها لم تطلب أي دور أو مساعدة، فتلك مصيبة مركبة، كون الأمانة العامة تعلم جيدا أن ذلك وهم سياسي لا أكثر..

كان المتوقع أن تبادر الجامعة العربية بإرسال وفد "إنساني" الى قطاع غزة، او تكلف الأمين العام المساعد السفير حسام زكي، الذي شارك في مجلس تكريس

النكبة القائمة، ان يذهب الى القطاع واللقاء مع قوى القطاع السياسية - المجتمعية، ومنها هيئة كسر الحصار، التي تمثل الكل الفلسطيني، ولا تمثل "بديلا سياسيا" لسلطة بات إستمرارها "عارا وطنيا" ..

تجاهل الجامعة العربية لمأساة قطاع غزة السياسية - الإنسانية من الجامعة العربية، في ظل حضور أممي متعدد الأشكال يكشف أن "العجز" سيد القرار في هذه المؤسسة التي تفتقد كثيرا من الدور والمسمى ..

عفكرة غزة تمنح الشرف لمن يبحث عنها.. ولعنيتها أكثر أثرا من لعنة الفراعنة القديمة!

ملاحظة: بعد وقف العدوان الإسرائيلي، ذهبت تحليلات البعض الى "شطحات" تفوق الواقع.. معادلة "قصف بقصف" لن تدوم.. إحدروا "غرور التفكير"!

تنويه خاص: إجراء كويتي غير مكلف الثمن أحال فلسطين الى ساحة "شكرا كويت" .. أبطلت مفعول بيان الكراهية والفاشية المعاصرة ضد فلسطين في مجلس الأمن عبر من تحمل الوقاحة اسما ومسمى.. شكرا يا الكويت!

"طغمة رام الله" و"أبواب جهنم" على غزة وليس تل أبيب!

كتب حسن عصفور/ بعد مرور 15 يوما على "الحفل الإعلاني" لنقل سفارة أمريكا من تل أبيب الى القدس، تسير الحياة السياسية سيرا هادئا بل أكثر من ذلك في الضفة والقدس المحتلة، ولم تعد القضية التي توقع البعض انها ستفجر "معركة" تفوق قوتها ما كان بعد محاولة شارون بالاتفاق مع رئيس حكومة الكيان في حينه يهود براك، إقتحام الحرم القدسي الشريف سبتمبر 2000 ..

تصريحات " عناصر مجلس الحكم المحدود" في مقاطعة رام الله، لم تبق كلمة "نارية" دون أن تستخدمها تهديدا ووعيدا، ما فتح "التفاؤل الوطني"، بأن المعركة الكبرى تدق أفقا جديدا.. ولم تترك رئاسة الحكم المحدود في بعض مناطق الضفة فرصة الكلام تمر مرورا عابرا، فإذا بناطقها، يهدد بأن "ابواب جهنم ستفتح على

أمريكا وإسرائيل لو تم نقل السفارة"، وزاد من الكلام بعضا خطيب مسجد المقاطعة، ان تلك معركة مقدسة..

وتمر الأيام، ولم نسمع بأي حراك يمكن ان يماثل أي من تلك التصريحات العنترية، التي هددت وتوعدت، ويبدو أن "عطا" بقرار رسمي قد أصاب حركتها، ونقلت معركتها ونيرانها لتفتح بكل أسلحتها نحو معارضي جرائم الحرب العباسية ضد قطاع غزة، وكأن المسألة منسقة تماما، بين الصمت الكامل على نقل السفارة، سوى "جعجة محسوبة" لم تصب واشنطن بأي إزعاج، وبين تعميق الحصار بكل أشكاله على غزة..

"طغمة الحكم المحدود" في رام الله، حاولوا بكل السبل البحث عن "بطولات وهمية" للرد على نقل السفارة، مستخدمين بعضا مما قاله عباس قبل دخوله المفاجئ للمستشفى، ليملك 8 أيام، دون الإفصاح الحقيقي عن المرض وتطوره، لكنهم تناسوا كل هديرهم بالرد المزلزل، ويبدو ان "نوما سرقهم من تنفيذ الوعد الناري الجهنمي"!!

المفارقة السياسية الأهم، ردا على الخطوة الأمريكية جاءت من المنطقة التي تخضع لحصار مشترك عباسي اسرائيلي، قطاع غزة، إذ ان ما يزيد على الـ100 ألف غزي خرجوا في واحدة من أكبر الفعاليات الكفاحية ما بعد إغتيال الخالد ياسر عرفات، وسقط مكرمة للقدس والمقدسات وحرية الوطن والمواطن في يوم 14 مايو 2018، 64 شهيدا، ومئات الجرحى وبعهضم إصابات خطيرة جدا، فيما عرف بمجزرة غزة، والتي ستكون بوابة مطاردة رؤوس الطغمة الفاشية في الكيان وبعضا من أدواتها في الجوار..

"طغمة عباس"، لم تكتف بعدم الفعل الكفاحي، ضمن إتفاقها الأمني مع دولة الكيان، بإعتبار ذلك ضمانا شخصية لمصالحهم، وأي خروج عن ترتيبات التفاهم ستجد "طغمة رام الله" بكل أركانها رئيسا وعناصرها تحت الحصار وتحت كشف كل المستور والمسكوت عنه، لكنها تعمل بكل السبل لمنع تطور الفعل على الجريمة السياسية..

كانت المعادلة العباسية صراخ نسبي ضد نقل السفارة، وفعل كامل الأركان لمزيد من حصار غزة لكسر شوكتها الكفاحية المتصاعدة ضد الكيان.. تقوم بدورها

التنفيذي لخطة أمنية ثلاثية مشتركة، تم صياغتها، بعد زيارة مدير مخابرات عباس الى واشنطن..

حصار غزة المتنامي من "طغمة رام الله" هو الخدمة المقابلة التي تقدمها لـ"طغمة تل أبيب"، ثمنا لحمايتها من هبة غضب شعبي شمولي لو رفعت سلطات الإحتلال "قبضتها الأمنية الحديدية"، وخففت حمايتها للطغمة المحلية.

حصار غزة، كان الرد العملي من عباس وتابعيه، واستمرار جرائم الحرب جزء أصيل من السياسة العباسية المتفق عليها، فلذا فترويج إشاعات فك الحصار، وان عباس سيعيد النظر في كل إجراءات العقاب ليس سوى محاولة تضليلية لكسب تعاطف إنساني معه خلال المرض المفاجئ..

"طغمة رام الله" لم تفتح أبواب جهنم ضد أمريكا ولا ضد المحتلين وكيانهم، لكنها فتحتها بكل قدراتها ضد قطاع غزة، كراهية وعداء لروح كسرت كل ما هو متفق عليه منذ إنتخاب عباس رئيسا عام 2005..

غزة تفتح أبواب جهنم بطريقتها لتكسر شوكة حصار وتآمر في آن..!

ملاحظة: اخيرا علمنا سبب مرض الرئيس عباس المفاجئ.. "إلتهاب مقدسي حاد"، مرض خاص يسجل في موسوعة جينس، كشف الرئيس للشعب ان "القدس ادخلته الى المستشفى ومنها يغادر ليحررها"...يااااااااااااه شو هالصاروخ الحارق المارق!

تنويه خاص: فكرة مبدعة تلك التي قام بتنفيذها بعض شباب أوروبي بوضعهم آلاف من الأحذية أمام مقر البرلمان الأوروبي ردا على جرائم الحصار، وما قالوا مين المقصود..بس ما تزعل فرقة رام الله للحصار الوطني..فالحذاء له ذكرى أليمة مع رئيسها "المحبوب" جدا!

"عقوبات" فتح "الإنسانية".. هدايا سياسية لحماس!

كتب حسن عصفور/ من الغباء المركز أن يعتقد بعض متصديري المشهد السياسي في حركة فتح، أن خطوات رئيسهم محمود عباس ضد قطاع غزة، التي جاءت بعد عشر سنوات من الانقلاب الحمساوي، كانت قرارات لتركيح حركة حماس، وأن مشاركة دولة الكيان رسميا لفرض المزيد من سبل الحصار كان له أن يدفع سلطة الأمر في غزة، لتأت جاثية على قدميها سياسيا وإنسانيا..

بعد مرور عام وشهر على عقوبات عباس الجماعية، حدث كل شيء خلافا لأي إدعاء فتحاوي، وبلا جهد يمكن للمتابع مراقبة تطورات المشهد السياسي خلال تلك الفترة، وكيف آلت الحركة السياسية فيما يتصل بالواقع القائم..

أدت عقوبات فتح ورئيسها الى إتساع حركة "الرفض" بل و"العداء" لسلطة رام الله في قطاع غزة، حيث إنضم غالبية سكان القطاع الى رفض السياسية الرسمية في حصار القطاع، خاصة بعد ان اضيف وقف رواتب موظفي غزة الى اشكال الحصار، وبدأ واضحا، ان آخر طرف تأثر بعقوبات فتح - عباس كانت حركة حماس..فالمساعدات وواقعها المالي وحركة الجباية والضرائب تتحصن بها جيدا في مواجهة "حصار اسرائيل - فتح - عباس" ..

وجاءت محاولات الكذب العلني "غير المسبوق" من "خلايا عباس"، لإعتبار العقوبات "خلل فني" وليس قرار سياسي، لتزيد حركة الكراهية - اللفض لهذا الفريق الذي فقد كل سبل "التبرير"، أو بالأدق "التضليل" لتمرير الجريمة الكبرى..

وتأتي أقوال بعض من أطراف الخلايا العباسية حول تشكيل لجنة - لجان لدراسة ومراجعة العقوبات، لتزيد من جرعة الغضب والسخرية في آن، رغم ان المسألة بدأت بقرار فردي من عباس وتنتهي بقرار فردي منه، ومن يقل غير ذلك هو كاذب شمولي..

عباس قرر عقاب قطاع غزة كجزء من مشروع سياسي تم مناقشته تفصيلا معه ومع وفده ومخبراته، وكان اول مسؤول عربي يعلم بأركان مشروع ترامب، وقدم تصورا كاملا لهم، لمشروعه الخاص، سياسيا، أمنيا وإقتصاديا، وليت

صائب عريقات يخرج وينشر المقترحات التي تم نقاشها في آخر زيارته الرسمية لواشنطن، وقبل اشهر من البدء بالحديث عن صفقة ترامب، وكذا طلب عباس وجود قوات أمريكية في الضفة والأغوار.. وتجاهل قطاع غزة كلياً..

خلال عام من عقوبات عباس، قدمت حركة فتح، احد أهم "الهدايا السياسية" لحركة حماس، خلافا لما تعلن قيادة فتح، فأكثر الأطراف حصدا للفوائد من "عقوبات عباس" ضد القطاع، كانت حماس، والتي إستغلت ذلك جيدا، رغم فقدانها لرؤية وطنية شاملة، لكنها تمكنت ان تقلب الأمور وفقا لما تشتهي عمليا..

حماس اليوم، تقود حركة مواجهة سلمية شعبية فرضت ذاتها على المسرح الدولي، وأعدت الاعتبار للروح الفلسطينية، ورغم كل تخبطها وذاتيتها، بل وغرورها العام، تمكنت من تكريس "قيادة سياسية" لتلك المواجهات تشارك فيها كل أطراف العمل الوطني في قطاع غزة، وبلا أي مزاحمة هناك إعراف واقعي بدور حماس القيادي لذلك الإطار..

فتح التي أصرت على عقد مجلس "وطني" بمقاس رغبة رئيسها أطاحت عمليا بالوحدة الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، وبات هناك نموذج العلاقة الكفاحية في قطاع غزة مقابل علاقة ملتبسة بل ومكسورة أنتجها مجلس المقاطعة..

فتح عملت لتطويق حماس وفرض عزلة عربية - دولية عليها، فكانت الخيبة الكبرى هي ثمرة لما فعلت وفكرت، حيث تدور الحركة السياسية العالمية راهنا للبحث في كيفية مواجهة آثار "الكارثة الإنسانية" في قطاع غزة، بكل السبل الممكنة، حركة لم تعد سرية، وأمريكا جزء فاعل منها، والمحاور الرئيسي لتلك الحركة العالمية ليست سلطة عباس ولا تنظيمه (فتح المؤتمر السابع)، بل حركة حماس التي أصبحت الهدف لتلك التحركات، فهي العنوان السياسي الرسمي لذلك..

محاولات فتح اللهاث لتعطيل تلك الحركة لن تجدي نفعا، ولن تنجح أبدا في تعطيلها، دون أن تتغير جذريا في سلوكها وسياستها نحو قطاع غزة أولا، وإعادة الإعتبار للعمل الوطني المشترك العام، وتعطيل مخرجات مجلس المقاطعة، والبدء الفوري في التحضير لعقد مجلس وطني فلسطيني شرعي ووحدي..

فتح التي تصرخ رفضا لبحث الملف الإنساني في قطاع غزة، دون ان تتقدم بخطوة عملية واحدة لوقف الجريمة العباسية الكبرى، لن تجد سوى المزيد من الفشل..

سلوك فتح هو الهدية السياسية الأكبر التي تقدمها قيادة الحركة ورئيسها، الذي بدأ يفقد ظله..

فتح هي من يقدم قطاع غزة هدية سياسية لحماس ومنه الى صفقة ترامب..

فتح بسبب سياستها الأخيرة دخلت نفقا مظلما الضوء الذي يبدو في نهايته بات في يد حركة أخرى إسمها حماس، ما لم تسارع قيادة فتح في "إنقاذ ما يمكنها إنقاذه" لوضعها الذاتي و للمشهد الوطني العام..

فتح ورئيسها أهدت حماس غالبية ما حلمت به.. ولا زال على حلمها الأكبر خطوة فهل تتحقق بدعم عباسي جديد، ام نشهد ثورة فتحاوية تعيد المشهد الى الأصل لإستكمال مسار المشروع الوطني العام!

ملاحظة: حسنا فعل د.سراحنه ببيانه عن حالة الرئيس عباس الطبية، وكشف انه سيبقى في المستشفى الى حين غير معلوم.. إن تحدث العلم فليصمت الجهل! تنويه خاص: بعد البيان الصحي الرسمي عن حالة الرئيس الطبية بات من الضرورة وضع آلية ممارسة مهام رئيس السلطة الى حين عودته الى العمل..تعليق مصالح البلد ضرر وطني!

عمال فلسطين..قبضتكم لن تنكسر رغم خدشها وخذلانكم!

كتب حسن عصفور/ يوم لن يمر كما غيره من الأيام، وسيبقى على مر التاريخ عنوانا للطبقة العاملة في عالمنا، ورمزا للقضية التي علت لتكسر جبروت التوحش والتغول لقوى تعمل لسرقة شعب ووطن، لا تخجل وهي تتحدث عن "الحق" ضمن مسلسل لصوصي هو الأطول في التاريخ البشري..

يوم أول من مايو / ايار، رمز لأهم حركات التمرد على الظلم الإجتماعي والإستغلال الطبقي، مسار تخلله إنجازات تاريخية، دون أن ينهي الإنكسارات التاريخية.. ما زال الصراع مستمرا في عالم الكون الحديث، حاولت قوى الإستغلال أن تسرق من عمال البشرية يومهم بأن يصفوه بيوم العمل، لخلط الأوراق بين العامل الذي يتم إستغلاله بكل السبل، وبين صاحب العمل الذي لا يتوقف في البحث عن طرق نهب جديدة..

محاولة إزالة الخط الفاصل بين قطبي المعادلة الإجتماعية لم تصل غايتها، رغم كل المحاولات التي إعتقد البعض أنها تمكنت منها، وأخفت فوارق الواقع القائم..

وفلسطين التي تتعرض لأشكال من الإستغلال المركب، إستعمار إستيطاني، إستغلال طبقي وإستغلال "فئة الفساد السياسي"، تمكنت أن تضع يدها على واقع الأمر القائم في بقايا الوطن..

عمال فلسطين، ليس كغيرهم من عمال العالم، بما يعيشونه من مشهد لا مثيل له في عالم اليوم، يذهب العامل سعيا لعمل عند محتله الوطني ومستغله لطبقي، يخرج يوميا يبحث قوت يومه، وهو على يقين بأنه يعمل عند القومي - الطبقي، لأنه لم يجد ما يوفر له "عملا بديلا"، فيما منحت له من كيانية، يتم حصارها بكل السبل كي لا تتطور سريعا لتصبح كيانا خاصا مستقلا..

عامل فلسطين، يتعرض لإستغلال بني جلدته، في مؤسسات يفترض بها ان تدرك أن الصراع الوطني يتسحق منها تضحية كما غيرها من فئات الشعب، وأن تعيد النظر فيما تملك من ادوات إستغلال، كي تكسب مضاعفا ليس مالا فحسب بل كسبا إجتماعيا مع الطبقة الأهم في المجتمع.. أن تفكر بـ"أنسنة العلاقة الإجتماعية"..

عامل فلسطين يعلم يقينا، ان سلطة الأمر الواقع في جناحي بقايا الوطن، لا تفكر كثيرا في سن قوانين تخدم العامل وتحد من "جشع" يتنامى، عامل يرى وحدة الفساد بين مؤسسة رسمية ومؤسسة خاصة، يفكرون في تكديس مالهم على حساب جسد عمال البلد..

وفي قطاع غزة، تتضاعف حركة الإستغلال والإفقار، فما يتعرض له هناك لا يمكن لأي كان أن يتصور وجوده، فمن عدو وطني قومي، يعمل بكل السبل لكسر شوكة العامل الغزي ليحرمه من الروح الكفاحية الوطنية، ويخلق أزمة خاصة، الى "مسؤول سياسي" يعمل بكل السبل لإكمال مسار العدو القومي بتجويد العامل كما أهل القطاع..حقد سياسي مخزون بحقد طبقي برز مع نمو فئة الفساد السياسية الجديدة التي أحكمت قبضتها، بدعم من عدو وطني على واقع الحال الفلسطيني..

الأول من مايو، عيد العمال العالمي، رمزا للقبضة التي لن تنكسر، وستبقى عالية رغم كل ما أصابها من خدوش دامية، لكن القدر الإجتماعي لن يقف حتى يحقق الأمنية التاريخية، بأن ينتصر رافع القبضة ويخضع من يستغله..

يا عمال فلسطين لكم المجد، رغم خذلانكم من المدعين تمثيلكم سياسيا أو وطنيا، ولكم النصر والخزي لهم كل بصفته وإسمه..

ملاحظة: فانتني رؤية الرئيس محمود عباس وهو يستعرض ما لديه..قرأت الخطاب، به كثيرا مما يستوجب النقاش..كثيرا من الرسائل الخطيرة التي تبدأ في رسم ملامح الانفصال الوطني..لكن الأطراف وهو يتحدث عن حرية الكلام..يا حودة معقول تصل لهيك مرحلة من "اللاصدق"!

تنويه خاص: رسائل رئيس حماس اسماعيل هنية قبل جلسة المقاطعة تقدم الى شكل جديد من "الإنقسام التمثيلي"..مرحلة يبدو ان سوداها أكثر ظلامية مما رأينا!

غاب القانون فحضر "التشبيح" في "خيارات" ما بعد الرئيس!

كتب حسن عصفور/ رب ضارة نافعة، هكذا قال الأقدمون بحكمة صبر نحتته معارك الحياة، وهو ما يمكن قوله اليوم بعد "أزمة مرض الرئيس محمود عباس" الأخيرة، والتي يبدو أنها الأكثر مساسا بمستقبله الخاص والسياسي..

أزمة مرض الرئيس عباس، كشفت بوضوح شديد، عمق الأزمة السياسية في "بقايا الوطن"، بدأت بالكذب الصريح والإستغناء غير الممنهج في إعلان حقيقة المرض والوضع الصحي له، حيث أعلنت أوساطه ومقريبه، انه فحص روتيني ومتابعة لعملية الأذن الوسطى، وساعات ويخرج وصحته ممتازة جدا، الى ان كشف طبيب الحقيقة التي سبق ان أعلنتها وسائل اعلام الكيان منذ اللحظة الأولى، انه مصاب بالتهاب رئوي حاد..

المسألة ليس كذبا "أبيض" يمكن التعامل معه، لكنه "كذب سياسي" مبرمج لتضليل الشعب خوفا من حسابات ليسوا مستعدين لها، فإختاروا الخداع حلا بدلا، كما هو مسارهم منذ مؤامرة إغتيال الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات..

وبعيدا عن كذبهم المتواصل، ويبدو سيستمر الى حين، لأنه سلاحهم في البقاء، فما كان كشف عمق الأزمة السياسية - القانونية، لسؤال ماذا بعد الرئيس ومن سيكون "مجمع الرؤوساء"، سؤال لم يفكر به أي فلسطيني في زمن الخالد أبو عمار، رغم كل أكاذيب "خلية العار" و"الفرقة الكرزاوية" وأدوات أمريكا - إسرائيل عن "فردية الزعيم"، كان واضحا لأي سياسي أو غير سياسي من هو رئيس السلطة، ورئيس المنظمة ورئيس الدولة، بل ورئيس حركة فتح..

كان القانون الأساسي للسلطة الوطنية حاضرا وفاعلا، لا مساس به ولا تلاعب بنصه ليخدم فرد عمل بكل طاقته لتدمير المشروع الوطني، او بالأدق الحلم الوطني التاريخي الذي إنطلق بتأسيس أول سلطة كيانية فوق أرض فلسطينية عام 1994..

اليوم، لا يوجد من يستطيع تحديد من هو رئيس السلطة الوطنية، كل يخرج ما يرى او يعتقد، وكأن القانون الأساسي تحول من قانون الى "فوازير رمضانية"، وهذا بذاته يلخص المشهد السياسي بكامل أركانه..تدمير القانون لصالح مرسوم الفرد - الديكتاتور، كمقدم لفوضى سياسية شاملة تهدي المنتج الوطني الى العدو الوطني!

حتى ساعته، ورغم قرارات مجلس المقاطعة الأخير، فالقانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية هو القائم الوحيد، ولم تنجح محاولات عباس بأن ينهي العمل به، بعد أن احضر صديقا شخصيا له من المغرب لتشكيل "محكمة" أطلق عليها

مسمى "دستورية"، ومنذ سنوات لم تتقدم بأي فكرة جوهرية لأفعال الدستور، سوى انها اصدرت بياناً مع ايام تشكيلها الأولى، ان القانون الأساسي بات "ملغياً" أو "كادوكا"، وعليه تصبح "مراسيم الرئيس هي القانون الأساسي" ..

فضيحة "دستورية" كشفت ان جهود عباس ليس حماية القانون بل لتدميره، ما يفتح الباب واسعا لتدمير المؤسسة وإستبدالها بـ"الفوضى القانونية - السياسية"، ما يساعد دولة الكيان أن تضع يدها على المشهد العام تحت ذريعة "الأمن العام"، وقطع الطريق على نشر "الفوضى" ..مخطط تكاملي واضح ..

** لقد فشلت "محكمة عباس الخاصة - الدستورية" ورئيسها الصديق الشخصي، من إنهاء العمل بالقانون الأساسي، ما يعني أنه لا زال "سيد الأحكام"، ما يبقى إمكانية أن يكون رئيس المجلس التشريعي المغيب بقرار عباسي، هو الرئيس المؤقت للسلطة الوطنية، كون عدم دعوة الرئيس لعقد المجلس هو بذاته إجراء غير قانوني، فالأصل أن يدعو ولا يحق له إطلاقاً منع الإنعقاد، فذلك ليس سوى إجراء لتعزيز العلاقة بين السلطات، وبالتالي عدم الدعوة هو غير الشرعي، ويحق للتشريعي بغالبية ثلثي الأعضاء عقد جلسة طارئة، يدعى لها رئاسة المجلس الوطني لإنتخاب رئيس التشريعي ثم تسميته رئيساً مؤقتاً للسلطة التنفيذية ..

عملية الإنتخاب هنا، تحمل رسالة سياسية، ان كتلة حماس التي تمثل الأغلبية لا تستطيع أن تعقد جلسة للتشريعي بشكل منفرد، ولذا هي بحاجة لكتل أو نواب آخرين وهذا ما يفرض إختيار رئيس توافقي ليس من حماس، وقد يكون شخصية مستقلة عن الفصائل .. هذا المخرج القانوني الأول ..والأكثر دستورية!

** أن يعقد المجلس المركزي المنتخب من مجلس المقاطعة لفرض وضع سياسي - قانوني جديد بإعلان "الدولة" وفقاً لقرار 67 / 19 لعام 2012، ما يفرض رسمياً إلغاء منصب رئيس السلطة، ويتم بديلاً تسمية رئيس الدولة، الى حين ..

هذا الخيار سيكون عرضة للطعن القانوني والسياسي، كون المجلس جاء على خلفية مجلس رام الله، الذي شهد أكبر عملية تزوير قانوني في تاريخ المجالس، الى جانب ان القوى الأساسية الفاعلة الآن، وخاصة حماس والجهاد والشعبية

ليسوا معترفين بنتائجهم، ولذا لا يمكن للعالم التعامل مع منتج دون مشاركة "الكل" الفلسطيني وبالأساس حركة حماس..

****ويبقى هناك إمكانية أن تفرض إسرائيل واقعا محددًا، بأن تمنع عقد أي إطار موسع، وتبقي على قناة التعامل مع حكومة الحمدالله، وتعتبرها المؤسسة القائمة، ومعها الأجهزة الأمنية، وذلك برفض حالة طوارئ أمنية شاملة في الضفة. قناة رامي أحد الخيارات المفضلة لأمريكا وإسرائيل وبعض المكونات الدولية، وربما العربية، وستجد لها دفعة ومساندة عبر أشكال مختلفة..**

****وغير ذلك، الفوضى العامة الى حين، وبتشجيع إسرائيلي ستكون هي السائد، ما يساعد دولة الكيان لفرض خياراتها المتفق عليها مع اطراف خارجية، وعندها تصبح حماس سيدة الأمر الواقع في قطاع غزة..**

تلك أبرز خيارات ما بعد عباس القانونية - السياسية، هي نتائج تدمير القانون وتقديس المرسوم.. مؤامرة وليس جهلا لتدمير الكيان الوطني الذي كان يدق باب الإعلان!

ملاحظة: "بطل تهويد البراق" يعلن ان غياب عباس سيمس الإستقرار الإقليمي والسلام العالمي، هاي طرفة يمكن له أن يقدمها لموسوعة "جينس" لفوز بأشهر كذبة خلال العام الحالي.. وسيفوز بلا نقاش.. السقوط لا نهاية له!

تنويه خاص: حركة فتح تتهم "عملاء إسرائيل" ببيث الإشاعات عن تدهور صحة رئيسها.. طيب يا مش عملاء ممكن تراجعوا تصريحات قادة فتح، لو لقيتوا كلمة صدق واحدة منها إحكوا.. الصراحة إسرائيل سعيد جدا بكم!

"غزة أولا" .. بنكهة جديدة!

كتب حسن عصفور / فجأة أصبح قطاع غزة، متصدرا لكل عناوين الخبر السياسي الإقليمي والدولي، غزة هي الحدث، وهي المحرك لـ"الضمير" الإنساني، الأمم المتحدة تحركت كما لم تتحرك منذ سنوات طوال، القمة الإسلامية الطارئة في تركيا، الجامعة العربية، حضرت مجلسها الوزراي

فوراً..حتى الوفد "الصهيوني الأمريكي" زار عدد من الدولة العربية لبحث "الواقع الإنساني" في غزة..حراك سياسي أصدر كميات من الإدانة تكتفي ليس لمحاكمة المجرمين فقط بل لإطاحة كيانهم..

نعم، غزة أعادت وميض الحركة الكفاحية الفلسطينية، دون البحث في نوايا لما وكيف وإلى أين، ادوات التكتيك المعتادة، رغم أن ما بها ما يجب أن يبقى حاضراً، وتمكنت غزة من خطف الضوء مما حولها، بما هو شكل ثوري جديد ضد المحتل، رغم أنها خارج الاحتلال المباشر، لكنها تحته بأسوء مما كان، حصاراً وخنقاً ومطاردة قل نظيرها..

"مسيرات الغضب الغزي"، هذا إسمها الحقيقي ولا إسم لها غيره، فهي ليست مسيرات غضب فلسطيني، فلا يوجد أي تلاحم حقيقي بينها وأي من أجزاء الوطن التاريخي لفلسطين، لا ضفة ولا قدس ولا 48، وما يحدث تظاهر من مئات بين حين وآخر، ليس سوى تظاهر تضامني، كما في أي بلد غير فلسطين..

"مسيرات" أعادت رسم مسار حركة غضب سياسي عالمي، تشعرك بما كان يوماً في زمن الثورة، وقبل مرحلة الخنوع السياسي التي بدأت مع إغتيال الخالد وتنصيب من كان أداة هدم وطني..

وعلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف، المؤسسة الوحيدة التي ربطت الإدانة بالعمل، رغم كل بلطجة أمريكا ودولة الكيان، وتصويت تحت التهديد، كان القرار بتشكيل لجنة تحقيق وتقصي، بأمل أن تعيد ما كان يوماً "تقرير غولدستون" لمطاردة مجرمي الحرب الإسرائيليين، الذي تنازل عنه رئيس حركة فتح والمقاطعة محمود رضا عباس، في صفقة هي الأكثر رداءة وطنية في السنوات الأخيرة، تنازل من لا يملك حقاً لآلاف الشهداء والجرحى سقطوا في حرب عدوانية غازية نفذتها حكومة الاحتلال 2008، ولا زال شبح الإسقاط حاضراً، لذا لا تتأثر حكومات تل أبيب كثيراً بلغة عباس بين حين وآخر المعارضة لهم..

ومع قيمة القرار الأممي، والمصاحب لما أعلنه أمين عام الأمم المتحدة بأنه جاهز لتشكيل لجنة تحقيق في "جرائم غزة" لو قررت الجمعية العامة ذلك، وهو ما سيكون لو ذهبت المجموعة العربية بطلبه ما بعد يوم الإثنين، حيث سيناقش

مجلس الأمن مشروع قرار بذلك قدمته الشقيقة الكويت، سيكون مصيره فيتو الحقد الأمريكي، ما يفتح الطريق فورا للتصويت على "نداء غوتيريش" ..

المجزرة - الجريمة في قطاع غزة، ليست من سقط شهيدا وجريحا فحسب، لكنه الحصار أيضا، الشامل على ما يفوق الـ2 مليون فلسطيني في بقعة هي الأكثر كثافة سكانية في العالم.. حصار بلا أي مبرر سياسي، والأكثر عارا أن تكون ما تسمى سلطة فلسطينية، شريك رسمي في ذلك، بل أشد ضراوة من موقف العدو القومي، عندما اقدم عباس على ارتكاب جريمة إنسانية بقطع رواتب عشرات آلاف من الموظفين ليصبح أداة الفعل السام مقدمة لخطوات سياسية لاحقة..

نعم، الحصار ليس لحماس ولا سلطتها الواقعية في القطاع، بل هو حصار سياسي صريح ومكشوف الأهداف، وتعاضم بشكل "غير مسبوق"، كما قالها عباس في البحرين عام 2017، بالتزامن مع بداية التحرك الأمريكي لفرض "تسوية إقليمية جديدة"، كان من الصعب جدا أن يتم قبولها في ظرف طبيعي، خطة تعيد تقاسم الواقع الكيان الفلسطيني، لتمنح قطاع غزة "كينوته" الخاصة، شبه المستقلة الخالص من الحصار..

خطة تنشأ "مربعات" سياسية فلسطينية في الضفة المحتلة، لتصبح وكأنها مستوطنات ضمن كيان عبري.. فيما القدس يعاد فرض تقاسمها أو تقسيمها، بما يعيد غالبية الأحياء الفلسطينية الى المربعات الجديدة، ولتسمى عاصة أو ما يرغبون، فيما البلدة القديمة أو منطقة الحرم الشريف يتم رسم مستقبلها لتقاسم ديني وسياسي، مهدت له تصريحات الرجل الثالث في تنظيم عباس، عندما أعلن عبر قناة عبرية، وبلغة عبرية أن البراق هو حائط المبكى ولليهود حق به، ثم تطور الأمر الى تصريحات عباس المتلاحقة، بأن القدس للأديان الثلاثة.. تصريحات مهدت سياسيا لـ"خطة ترامب" ونقل السفارة الأمريكية رغم كل "هرطقة" صدرت من رأس المقاطعة وتنظيمه..

"النخوة الإنسانية" لنصرة قطاع غزة، هي في جوهرها بداية عالمية لتطبيق خطة ترامب الإقليمية، وكل دعوات الرفض التي تصدر من هنا أو هناك ليس سوى لغة إنشائية بلا أثر، فحماس قبل أي فصيل تدرك ذلك جيدا، ومهدت من قبل

بعض كتابها ومريديها لذلك تحت عنوان "إنقاذ ما يمكن إنقاذه"، وناقشت
أوساطها خطط كيفية إدارة القطاع..

بالتأكيد، من الصعب أن تقنع مواطننا يعيش أسوأ درجات القهر الإنساني -
الحصار الشامل والتجويع الرسمي من قبل من يدعي ليلاً ونهاراً أنه "الرئيس
الشرعي" للشعب، ليكون الجلاد الأول لقهر الشعب برفض أي خطة تزيح عنه
ذلك القهر.. لذا ساهمت مسيرات العودة، رغم ما بها من روح تحدي وكفاح، في
تحريك خطة "غزة أولاً"، التي سبق لدولة الكيان أن عرضتها في ثمانينات القرن
الماضي..

البعد السياسي للمشروع واضحة جداً، فصل الضفة والقدس عن القطاع.. ولذا
عندما حاول الوفد الإسرائيلي في أوسلو نقاش الفكرة كبدائية، جاء الرفض
ال فلسطيني فوراً، وطرح الشهيد الخالد يومها "غزة وأريحا" أولاً.. مشروع
بمشروع مضاد لتجسيد الوحدة الجغرافية بين جناحي "بقايا الوطن".. وهو ما كا
نصاً صريحاً في اتفاق أوسلو "الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة
والولاية فلسطينية عليها"..

الحراك الإنساني وفي ظل الانقسام الوطني هو مقدمة تنفيذية لتطبيق "غزة
أولاً".. وجهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة..

ولنا وقفة أخرى لو كان للعمر بقية!

ملاحظة: من إستمع لوزير عباس الأول الفتى رامي عن حصار غزة ومطالبته
بمحاسبة إسرائيل عن أبشع جريمة يعتقد ان المتحدث هو "رامي للتصدير".. يا
راجل بس بلاش إنت تحديدا وخلي الطابق مسكر!

تنويه خاص: فجأة تذكرت الدعاية الإسرائيلية تصريح البردويل عن أن خمسين
من شهداء يوم 14 مايو من حماس لتتال من طابع المسيرة.. التصريح لم يكن
ذكياً ولا وحدويًا لكنه ليس جريمة.. التماشي مع الدعاية العدوانية من البعض
ضار وطنياً!

غزة ليست حقيقية ..يا "فرقة الخزي الوطني"!

كتب حسن عصفور/ تحاول "الفرقة العباسية"، أن تغطي عوراتها وجرائمها السياسية ضد قطاع غزة، بأي فعل "الغوي"، معتقدة أن ساحة الصدق باتت في "وسائل إعلام" تقول ما يحلو لها، والأهم أنها لا تقف لمرة واحدة لتدقق فيما تنشر أو تعلن..

الفرقة العباسية، التي تعيش حالة من "الفوضى"، و"غياب الرؤية"، أعلنت يوم 15 مايو /أيار 2018، أن رئيسها أصدر أمرا بعودة ممثل المنظمة (للدقة ممثل عباس وليس فلسطين)، من واشنطن الى رام الله، لكنها تعمدت ممارسة الخداع بقول الحقيقة، أن ممثلها متواجد فقط ليقوم بعلاقات خاصة، وليس هناك مكتب يعمل رسميا منذ قرار الإدارة الأمريكية بطلبها إغلاقه، وهذا الكلام قاله عباس بصوته قبل فترة وأخرها خلال خطابه في مجلس المقاطعة، وهاجم أمريكا، لأنها فعلت ذلك، رغم ما يقدمه لها من خدمات أمنية في "محاربة الإرهاب" ..

أن تكذب مرة فتلك مسألة يمكن إعتبارها سقطت سهوا، أما إستمرار الكذب فهو سلوك واع، وهو ذات الأمر المتكرر مع لعبة تشكيل اللجان، لتنفيذ القرارات المعلقة منذ العام 2015، دون أن ينفذ أي منها، وقطعا لن ينفذ الأساسي منها، وستبقى حركة الكذب السياسي "سيدة القرار" ..

لكن الفضيحة الأكبر، التي أعلنها أمين سر "الخلية العباسية"، تسمى إعلاميا "تنفيذية المنظمة"، مع أنها فاقدة الشرعية بعد مجلس المقاطعة، هو القول بأن "الرئيس قرر تشكيل لجنة لبحث ملف غزة ودراسة سبل إنهاء الإنقسام" ..

لا نعلم من أين أتوا بكل هذه الصفاقة السياسية ليخرجوا ويعلنوا مثل هذه الأقوال، ولا نعلم هل حقا يعلمون ما يقولون أم أن الجهل أصبح الحاكم العام لكل ما يفعلون..

قطاع غزة، ليس ملفا ولا حقيقية يا هؤلاء لتتعاملوا به بهذا الإستخفاف المعيب، ولا يوجد به أبدا ما يستوجب الدراسة، وأول ما يجب العمل به هو إعتذار محمود عباس شخصيا لكل ما إرتكبه بحق القطاع من جرائم مركبة، بدأت بقطع الرواتب منذ أشهر عن آلاف ثم تعميمها لتصبح لكل موظفي القطاع، عدا "أذنا به

وأدواته الأمنية"، وبعد الإعتذار الذي أصبح شرط الضرورة، يرفع فوراً كل أشكال العقاب الجماعي..

الجرائم ضد القطاع أحالها الكاذب العام، الى "خلل فني" وقال أنه إنتهى وستصرف الرواتب فوراً، وحاول أن يتمسح بمسحة إنسانية ليست منه، بقوله لا أحد يعاقب شعبه، وهو محق في هذه، لكنه ليس من الشعب أصلاً، لذا واصل العقاب منذ أكثر من عام..

إعلان أمين سر خلية مرتكبي الجريمة، بأن هناك لجنة ستدرس وتبحث وترى وتعمل، وربما لن تجد ما يستحق سوى تأييد ما قال وقرر وفعل "الرئيس"، فتلك جريمة مضافة لكل ما كان من جرائم..

أن تواصل مسلسل الخداع العلني على الشعب الفلسطيني بكل هذه "الوقاحة"، فتلك جريمة بذاتها تضاف الى مسلسل الجرائم، فما كان لا يحتاج مطلقاً لأي بحث أو دراسة، بل الى إعلان فوري، وينتهي "خلل عباس الفني" أو الأدق "الخلل العقلي" ضد القطاع، ويعلم رسمياً انه سيذهب الى أهل القطاع ليكون شريكاً لهم في مواجهة الحرب العدوانية التي تشن ضدهم، وأن القطاع هو أكثر أمناً عليه من "جيش الاحتلال"..

لو أراد عباس وخليته حقاً، تنفيذ قرارات المجالس المركزية المتعافية، وكذا مجلس المقاطعة، لما إستمر يوماً في رام الله، لأنه يعلم علم اليقين أن أي قرار بوقف التنسيق الأمني وفك الارتباط مع الكيان، ثم البدء بتنفيذ دولة فلسطين، وقبلها رفع الحصار عن قطاع غزة الذي هو شريك رسمي به، لن يكون وهو جالس تحت حراب المحتل، ليس لعدم صعوبة التنفيذ، بل لصعوبة التصديق أن عباس، وعائلته التي أثرت بلا حساب منذ عودته عام 1995 ، بعد عام ونيف من عودة الخالد الى أرض فلسطين، يمكنهم تحمل الحصار ليومين متتالين ودبابات المحتلين حول "قصرهم"!!

لو أراد عباس حقاً تنفيذ قرارات الأطر التي خطفها، لما إنتظر ساعة واحدة لتأجيل التنفيذ، ولا تحتاج أبداً لأي لجنة، رغم ان تلك اللجان مشكلة منذ ثلاث سنوات..

أما كوميديا التوقيع على المذكرات فهائي هي الفضيحة الأكبر التي بدأت مسلسلا ولم تنته، والمشكلة أنهم يستخدمون ذات الكلام وذات العبارات، بل أنهم تغافلوا أن ينقلوا التوقيع على الهواء كما فعلوا سابقا..

يا سادة يا فاقدى الذاكرتين الوطنية والشخصية، كفى.. عيب بعض الخجل من أجل أن لا تصنفوا يوما في خانة خاصة من تاريخ الشعب، خانة تلحق العار بكل نسلكم.. بعض من الخجل وهذا يكفي..

بإختصار قطاع غزة وغالبية الشعب لم يعد يطيق لكم حضورا.. ولو كان منكم من يشكك بذلك فإتركوا رئيس خليتكم يسير يوما بين "شعبه" وستعلمون!
لا خيار لكم سوى الإعتذار ثم الرحيل..

ملاحظة: محاولة البعض الإخواني تضخيم الدور التركي ليست حبا في فلسطين، ما فعله بالطلب من سفير الكيان المغادرة جيد، لكن الأجود لو أوقف كل أشكال التنسيق الأمني والإقتصادي الأكبر معهم.. عفكرة أردوغان يحتل أرض عربية!

تنويه خاص: الزمرة الأمنية العباسية مصررة أن تعمل جهدا مضاعفا للنيل من "أمد للإعلام".. حرب مجنونة.. طيب ليش ما تشتغلوا بمواقع العدو الوطني يمكن تحسنوا شوي من صورتكم المخزية بشراكتهم له في قتل وإعتقال أبناء الشعب.. زمان قلنا لكم "أمد" اقوى من تفاهتكم!

غياب رسائل "التهنئة" لعباس عقابا سياسيا!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أنهى "مجلس المقاطعة" أعماله بإنتخاب "هيئة خاصة - لجنة تنفيذية"، وإعلان إنتخاب محمود عباس رئيسا لها ولـ"دولة فلسطين"، غابت كل المظاهر "الإحتفالية" بتلك المناسبة التي مهد لها "الإعلام العباسي" الخاص كل وقته، ومعه فصائل شاركته فيما ذهبوا إليه، مع إستلامها "شيكات" سياسية - مالية مسبقة لتكون ضمن تلك "الحفلة التنكرية"..

إعلام عباس فتح الباب لمن يريد التعبير عن "فرحته" بتلك "البيعة التصفيقية" لتكريس عباس رئيسا، دون اي مظهر إنتخابي حقيقي، لا له ولا لهيئته، التي يمكن إعتبارها فرضت بجبروت الهمينة والأمن سواء بسواء..

لكن، ما كان لافتا جدا هو غياب أي مظهر رسمي عربي ودولي بتلك "البيعة التصفيقية" لعباس رئيسا، ولم نقرأ عن وصول رسالة أو هاتفا يبارك له تلك "الثقة" والتجديد له منصبه.. مع أنها تمثل "حدثا بروتوكوليا" لا يحتاج لأي دراسة أو بحث، ما لم يكن هناك بعضا من "الريية السياسية" تجاه ما حدث، والتهنئة اليتيمة جاءت من الملك عبدالله، ملك الأردن خلال إتصال عباس به لشكره، بعد أن وصل الى عمان في طريقه لجولة كانت مخططة مسبقا..

ربما يخرج بعضا من "العباسيين" ويبرر، ان تلك الإشارة لا تنال من "شعبية الرئيس عربيا ودوليا"، خاصة بعد قمة الظهران، والتي وصفها صحفي من "آل البيت العباسي"، بأنها "قمة الرئيس عباس"، لكن غياب التهاني ليس فعلا بروتوكوليا فحسب، بل تعبير عن إهتمام خاص، وبعضا من التقدير للمنصب والشخص، وهو ما لم يحدث أبدا..

من الممكن أن تبدأ آلة عباس الأمنية الترجي لبعض من دول إرسال برقيات لستر العورة، وذر الرماد في العيون، لا يهم بعدها ما سيكون.. وبالطبع لا ضرورة لقولهم أنها ايام عطلة.. فتلك ستكون "عيبة"!

بالتوازي مع غياب الترحيب والتهنئة، إنفتحت على عباس أبواب جهنم بعد خطابه في "مجلس المقاطعة" حول اليهود والمحركة وأسبابها، في ذات أيام العطلة، من دول عالمية، الى جانب الولايات المتحدة، وإعلامها وقبلهم دولة الكيان التي "هندست" تلك الحملة "غير المسبوقة"، وهناك دول صديقة جدا لفلسطين في أوروبا أسمعت عباس كلاما أقسى بكثير مما قالته صحف وإعلام أمريكي، بل هدته باتخاذ مواقف تضر بالسلطة والقضية الفلسطينية..

حملة سياسية - إعلامية مكثفة ومنسقة، حاول تفاديها عبر بيانات تفسيرية أو نافية أو توضيحية، لكنها لم تف بالغرض منها، وأمام تلك الحملة أجبر عباس على إصدار بيانه باللغة الإنجليزية، كما ورد من "جهات صديقة"، ليعلنه دون زيادة فاصلة عما إستلمه نصا، وكان بيان الإعتذار المخجل لرئيس تغنت أجهزته

وشركاه بما حدث من مهرجان البيعة والتصفيق.. وكشفت كم هو "مستقل" فعلا
قرارا وموقفا!!

بيان عباس الإعتذاري لإسرائيل واليهود، وإعادة التأكيد على انه "رجل سلام
جدا"، تزامن مع أول حملة تهديد إسرائيلية له شخصيا، وهو لم يحدث منذ أن
أحضر للمنصب، مع ما بالتهديد أيضا من "كشف المستور" بينه وبينهم وما فعل
منذ عام 2005، الى جانب ملفات الفساد الحقيقية له وعائلته وبعض مريديه،
وفتح صندوقهم الأسود بكل ما يحمل منذ العام 1995 بعد اللقاء الشهير مع أريك
شارون في مزرعة الأخير بالنقب، وحيدا دون اي شاهد على اللقاء، وهي من
المرات القليلة التي يحدث بها ذلك، في ظل السلطة الفلسطينية خلال حكم الخالد
أبو عمار..

الحملة الدولية ضد عباس أوقفت أي ترحيب بتكريسه رئيسا، وبدلا منها وضعت
"علامات سوداء" على حقيقة سلوكه، والإعتذار لن يمثل مطهرا أو مزيلا لآثار
تلك التصريحات، خاصة وأن دولة الكيان عملت كل جهدها لترويج حملة
إعلامية - إعلانية لإستثمار تلك التصريحات بالحد الأقصى، ليس كراهية في
عباس، وعلها أكثر دول العالم تعرف حقيقة موقفه السياسي، لكنها تعمل على
الإستغلال من أجل "تدفع الثمن" السياسي لتلك التصريحات، خاصة عشية نقل
السفارة، مع ما يمكن أن يرافقها من رد فعل شعبية في الضفة والقدس..

إسرائيل تتبذ عباس علانية، بما قاله، ولن يترك الإعتذار أثر سوى تسجيل إهانة
شخصية له، لكنها تريد منه أن يعطي أجهزته الأمنية أمرا صريحا واضحا لمنع
أي "هبة غضب" في الضفة والقدس يوم نقل السفارة الأمريكية الى القدس..

إبتزاز صريح، إما أن "تدفع الثمن السياسي" أو "تدفع الثمن الشخصي"..الخيار
لعباس..والجواب واضح وصريح..الثمن سياسي ولن يكون شخصي!

غياب التهاني رسالة سياسية أن "شرعية عباس" لم تجدد حقا، لكنها أصبحت
أكثر إرتعاشا، دوليا ومحليا، وأي رئيس لا يملك التأثير على جزء حيوي وهام
من الشعب الفلسطيني تمثله أطراف لم تشارك في مجلسه التنكري..لن يكون
مقنعا خاصة وأن قطاع غزة يعيش "هبة غضب" هو خارجها!

ولا زال في الجعبة كثيرا..

ملاحظة: إعادة الاعتبار لماركس في ذكرى ميلاده المئتين، هو إنتصار للعقل والفكر الإنساني بعيدا عن "فكر التعليب".. ماركس إنتصر فكرا وإنسانا.. المستقبل لمن يعمل لمنع إستغلال الإنسان بأي لون كان.. سلاما لروحه وعاش فكره!
تنويه خاص: ما قامت به أجهزة حماس الأمنية ضد أحد قيادات فتح في شمال قطاع غزة سلوكا إرهابيا مرفوضا.. الإعتذار أقل ما يمكن عمله بعد إطلاق سراحه، والتعهد بوقف تلك الأفعال الضارة وطنيا!

قيادة فتح تستبدل "حق غزة" بـ "مكرمة رئاسية معلقة"!

كتب حسن عصفور/ ما أن خرج محمود عباس، رئيس حركة فتح ورئيس "سلطة الحكم المحدود" في بعض بقايا الضفة، من المستشفى، حتى خرج البعض رافعا "صوته"، بأن هناك قرارات هامة ومفصلية تتعلق برفع كل العقوبات أو "الإجراءات" - العباسيين لا يرونها عقوبة -، وأن الرئيس عباس لن يترك الفرصة تمر دون ذلك..

والحق الذي ظهر بعد لقاء مركزية فتح، أن ما جاء في البيان أكد كل ما هو مؤكد، حيث أصبح قطاع غزة جزءا لتعبئة فراغ بيانات فتح ورئيسها، وكل ما تبحث عنه أن تبدو وكأنها ذات صلة بتلك البقعة الجغرافية، التي باتت تمثل "مصدر إزعاج" للسكينة السياسية التي تسير عليها قيادة المقاطعة لفرض "الأمن والهدوء" في كل منطقة بالضفة والقدس، كي لا تثير غضب "شركاء المقاطعة في غرفة التنسيق الأمني"..

بيان مركزية فتح ومعها "خطبة عباس الإفتتاحية" أكدت أنهم في عالم غير العالم القائم.. وبدلا من البحث المباشر في إزالة كل الجرائم التي تم ارتكابها من قبل "حاكم المقاطعة"، اشار بيانها المرتقب الى "أن حركة فتح قائدة المشروع الوطني الفلسطيني لن تتخلى عن أبناء شعبها في قطاع غزة، وستبذل الجهود كافة للتخفيف من معاناتهم المستمرة..".

ويبدو أن من تدعي قيادتها للمشروع الوطني تجاهلت كلياً، ان قطاع غزة تحت النار والحصار والتجويع المبرمج، تشترك فيه من تقول أنها "قائدة مشروع وطني"، مع دولة العدو القومي، "شراكة علنية" بهدف "تركيح القطاع" أهلاً وروحاً..

قيادة فتح، تبحث عن "تخفيف المعاناة عن الأهل في غزة"، وكأنهم مجموعة سكانية لا حقوق لهم في ما أسمته فتح المشروع الوطني، ولا نود القول أنهم "رأس الحربة" للدفاع عنه وحمائته، وهو الأكثر تقدماً للتضحية والعطاء من أجل ذلك، وأي مقارنة رقمية في مسار الثورة المعاصرة، التي تصر فتح أنها قائدتها تكشف حقائق يبدو ان عباس فقدها خلال وجوده لثمانية أيام في مشفى للعلاج..

قطاع غزة، ليس شريكا فحسب في المشروع الوطني، بل هو رأس الرمح وعمود الخيمة له، فلا مشروع بدونه، مهما تفننت "الفرقة الضالة"، ولذا ما اشارت له مركزية فتح عن تفكيرها أو دراستها أو بحثها لـ "تخفيف المعاناة" يشير الى انها لم تستوعب بعد الحقيقة، ان قطاع غزة يتعرض لجرائم حرب وليس معاناة عابرة، وهي شريك أصيل في تلك الجرائم..

قطاع غزة، لا ينتظر منحة عباسية او هبة فتحاوية، فما له "حق أصيل" في مجمل الموازنة العامة، وما يحدث عملياً هو قيام فتح ورئيسها بسرقة أموال القطاع المخصصة له من الموازنة العامة ومن الدعم المالي القادم من دول عربية وغربية لدعم الموازنة..

ما يجب ليس فقط إعادة كل حق تم سرقته في الأشهر الأخيرة، بل محاسبة اللص الكبير على ما فعل، مع اعدة كل ما تم سرقته الى أهله..

بيان مركزية فتح، يوم 29 مايو 2018، وهو اليوم الذي شهد مواجهة موسعة مع دولة الكيان، سيبقى وصمة عار سياسي في كيفية التعامل مع واقع قطاع غزة..

عباس ومركزيته يصرون على الإستمرار في تيههم السياسي، بالإشارة الى أن "التمكين الكامل الشامل" شرط الضرورة الذي ينتظرون، بدل من التفكير في كيفية البحث للخروج من مأزق اصاب القضية الوطنية بعطب خطير..

مركزية فتح ورئيسها، يثيرون سخرية مضافة عندما يرون في العدوان على قطاع غزة لتأكيد رفض الكيان للسلام الذي ينتظره محمود عباس..وكان التمكين فرصة لخطفه الى "غرفة التنسيق الأمني" ..

قطاع غزة يا سادة ليس عالية ولا ينتظر منكم شهادة، هو وليس غيره صاحب منح كل الشهادات، فأعيدوا التفكير بمصيركم قبل فوات الأوان!

ملاحظة: بيانات غرينبلات ونيكي هالي بعد قصف بلدات اسرائيلية، والتباكي على "روضة أطفال" فارغة، مشهد مسرحي غاية في الطرافة السياسية..عفكرة مع كل صراخ للصهاينة يفرح قلب الفلسطيني!

تنويه خاص: مجددا كشفت أحداث قطاع غزة العسكرية غياب "غرفة العمل المشترك"..كل يصدر بيانه ويشيع ما يجب إشاعته..مطلوب تعزيز العمل المشترك بشكل حقيقي مش تلفزيوني!

"لا دولة بدون غزة" صحيح.. "لا دولة من غزة" مش صحيح!

كتب حسن عصفور/ منذ أن بدأ الرئيس محمود عباس إتخاذ قرارات فرض عقوبات جماعية ضد قطاع غزة، في أبريل 2017، من العاصمة البحرانية المنامة، عندما قالها صريحة وبصوت جهوري، انه "سيتخذ إجراءات غير مسبوقه" ضد قطاع غزة، تسارعت وتيرة الحديث المتوازي عن لا دولة في غزة، ولا دولة بدون غزة..

والحقيقة السياسية تفرض التدقيق كثيرا في هذه المقولة التي باتت وكأنها متلازمة، لكل من فتح، لتغطي حصارها المشترك مع دولة الكيان الإسرائيلي، منذ ما يزيد على العام، وحركة حماس ردا على إتهامات فتح ورئيسها، بأنها تسعى الى إقامة دولة غزة..

عمليا، حصار القطاع المشترك، من الغباء - السذاجة النظر اليه كإجراء اقتصادي فحسب، بل هو تعبير مكثف لرؤية سياسية كاملة، لم يكن الحديث عنها عشية قيام الإدارة الأمريكية بالترويج لمبادرة "صفقة إقليمية كبرى"، جاء

مصادفة، أو هروبا من تقدير سليم، وكل القوى الفلسطينية، مهما تعددت الأسماء تعي تماما تلك الحقيقة، بل وأشار البعض لها، وإن كان بخجل لحسابات المصالح الفئوية التي باتت "سيدة الأمر القائم" في العلاقات الوطنية..

وإفترضا، ان عباس قام بما قام به، دون علم بخطة ترامب، أو بلا تنسيق مع الكيان، ولنرمي كل رسائل حسين الشيخ المنشورة عن طلب عباس من تل أبيب بتنفيذ الأمر العباسي لفرض الحصار على القطاع، فلما زاد منها وبشكل ممنهج ومدرّوس وداس على كل الأصوات التي طالبت بوقفها، سواء كانت صادقة أم مدعية لتغطية عوراتها في السير بمسار عباس لخطف الشرعية الوطنية نحو تدميرها ذاتيا، لما أصر عباس وفاقم من العقوبات على القطاع، وصلت الى سرقة رواتب موظفي السلطة فيه.. ويتحدث عنها بزهو طاووسي، لم يحسب وزنا لفصائل قالت أنها لن تشارك في "مجلس التنسيق الأمني" في المقاطعة بمرام الله.. عباس وبعض فريقه الأمني - السياسي يعلمون تماما جوهر القرار، وأكمله لاحقا بمقولة يختزنها "غباء سياسي نادر" إما إستلام قطاع غزة كاملا من الباب الى المحراب، او لا.. ولخصها بشكل هزلي ليثير ضحك مستمعيه، "إما أشيل كل شي أو تشيل حماس كل شيء"..

هل دقق البعض في حقيقة هذه المقولة ومآلها، بإختصار شديد مقولة تروج عمليا الى إعلان قطاع غزة كيانا خاصا، ليس لسلطة عباس عليه أي بعد قانوني، ولا مسؤولية سياسية، وبالتالي أصبح خارج "السلطة الموحدة"..

ملخص المقولة العباسية، إما أنا أو حماس في القطاع، هي الترجمة السياسية لإقامة "دولة من غزة"، مهما تفنن البعض في تفسيرها بغير ذلك..

عمليا لا يمكن إقامة دولة بلا غزة، في الضفة الغربية نظرا لما أصابها من "عطب جغرافي - سياسي"، وأحالتها الى مجموعة كانتونات مترابطة عبر السيطرة الإسرائيلية، كما ان القدس لها وضع معقد، مضافا لها أن الأمن الشامل في الضفة والأغوار سيبقى تحت السيادة الإسرائيلية.. عمليا لا تملك الضفة واقعا أي مقوم سيادي لإقامة "دولة".. ولذا عدم الإعلان ليس موقفا وطنيا بل لقصر في الإمكانية السياسية، ولو توفرت لعباس وفريقه الأمني - السياسي الإمكانيات ما

تردد لحظة واحدة في ذلك، وبمسمى "دولة فلسطين" وعندها سيعتبر قطاع غزة إقليمًا متمرّدًا يطالب الأمم المتحدة أو غيرها المساعدة في "تحريره" ..

والعكس تمامًا في قطاع غزة، حيث المقومات متوفرة كاملة لإقامة "دولة من غزة"، وربما هو التعبير الأدق سياسيًا ووطنياً، فدولة من غزة ليست كـ"دولة غزة"، لا قانونياً ولا سياسياً، حيث الأولى تبقى الباب مفتوحاً لأن تعتبر دولة فلسطين تبدأ من غزة، وتعتبر باقي أراضي دولة فلسطين في الضفة والقدس أراضي دولة محتلة، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية..

حماس بات لديها بعد خطاب عباس الأخير في المجلس الوطني، وإعتباره "وثيقة" رسمية من وثائق منظمة التحرير، الذريعة السياسية - القانونية لإعلان "دولة فلسطين من غزة"، لو توفر لها تحالف وطني مقبول دولياً، وتخلت عن بعض ما بها من "عثرات" بالمكون السياسي - الفكري، وبقياً "الطائفية" الإسمية والمظهرية..

قطاع غزة به الإمكانيات العملية لإعلان دولة، ويمكن له أن يصبح قاعدة مزدهرة إقتصادياً، مشاريعاً وبنى تحتية وأيدي عاملة ماهرة، وموقع جغرافي فريد..

مقولة عباس "يا أنا أشيل كل شي في القطاع أو حماس تشيل كل شيء"، هي الهدية التي تنتظرها حماس منذ زمن لفتح طريق خاص.. وربما يكون 15 مايو 2018، يوم الإنطلاقة السياسية الجديدة، ولعل تصريح يحيى السنوار قائد الحركة في قطاع غزة في الجمعة الأخيرة من مسيرات الغضب والعودة، على العالم أن يترقب ذلك اليوم، ليس جملة عابرة، فالسنوار لا يصنف كما بعض قيادات حماس محباً في البحث عن "الإنشاء اللغوي" ..

لعل قيادة حماس ترى فرصتها التاريخية في إعادة رسم مسارها السياسي - الفكري كلياً كي تتمكن من الفوز بقيادة مسار فلسطيني جديد، خاصة وأن طرقها مع مصر باتت أكثر سلوكاً وبكثير من عباس وفرقتة، التي تتناول كثيراً على الشقيقة الكبرى، علنا كتصريحات الرجل الثالث في الحركة الرجوب، أو سرا كما يتباهى عباس مع بعض زائيره.. والغريب كلها تحت لجة القرار المستقل الذي لا يراه الفلسطيني سوى ضد مصر والإمارات!

لا دولة بلا غزة صحيح جدا ولا دولة في - من غزة غير صحيح أبدا.. ولنا في
قادم الأيام ما ينير الطريق السياسي لمن التحق بالركب العباسي أو من أصر
البقاء بعيدا..

بالمناسبة لا صراع إطلاقا للحديث على منظمة التحرير كممثل شرعي
ووحدي.. لكنه سيكوع على مكونات الدولة.. من يسبق من وكيف تلك هي
المسألة، لكن معادلة المال السياسي العباسية ستنتج "دولة فلسطين من غزة"
ملاحظة: حملة اسرائيل ضد خطاب عباس حول "المحرقة" ستتهكه سياسيا،
والسؤال ماذا ستكون النتيجة بعد بيان عريقات الذي لم يفلح في تبرير
الخطاب.. هل يعتذر عباس فينجو من عقاب الأمن الإسرائيلي وهو يعلم ما هو.. أم
يوصل ليؤكد أنه قالها عن معرفة.. سنرى!

تنويه خاص: التهديد بالانسحاب من المجلس لو لم ترفع العقوبات سينتهي بذات
كذبة لن نشارك في أي مجلس غير توحيدي منطلق من نتائج لقاء بيروت.. الكذب
بدأ يغضب من هؤلاء لتشويهم مضمونه!

ما بعد مجلس المقاطعة.. فوضى سياسية تستحق التحرك السريع!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن "الخدع السينمائية" التي حاول فريق محمود
عباس ترويجه بتحقيق إنتصار سياسي كبير، فما كان عمليا ليس سوى إنتاج
واحدة من أخطر أشكال الفوضى السياسية في المشهد الفلسطيني..
والمتابعة لتصريحات من إنتخبوا لما يعرف إعلاميا باللجنة التنفيذية الجديدة،
وشخصيات شاركت في مجلس المقاطعة، من مختلف المكونات، فتح وغيرها،
سواء في أزمة العقوبات الجماعية ضد قطاع غزة، وخطة إنقاذها، او مسألة
رواتب موظفي غزة، وما ورد في البيان الختامي المستند الى خطاب عباس
الإستخفافي، ولاحقا بيان وزارة مالية رام الله الذي شكل فضيحة سياسية مدوية،
لو كان هناك من يحترم ذاته من اطراف مجلس المقاطعة، ما إستمر ساعة في

منصبه أو شريكا لمثل هذه الفئة، التي باتت تشكل عقبة حقيقية أمام حركة الشعب في المواجهة والتحرر..

المشهد أكد تماما، ان اللجنة الجديدة لا قيمة لها، وأنها مظهر ديكوري لا أكثر، يتلاعب بها عباس كما يريد، ولعل تصريحات البعض أن المسألة تنتظر عودة "الرئيس"، أو أن تناشد "الرئيس" لتنفيذ "وعده" رغم هزليته - تكشف أننا أمام مرحلة من الكارثة الكبرى لأن يصبح الفرد هو السيد العام، وينتهي الحد الأدنى من العمل الشكلي في توافق كان سائدا..

ولعل إسقالة عضو مركزية فتح ناصر القدوة، وهو ابن شقيقة الزعيم الخالد ياسر عرفات، من مركزية فتح يمثل أول رسالة رفض علنية لنتائج مجلس المقاطعة، وربما لأسباب أخرى، منها السلوك العباسي اللا مسبوق عداء لقطاع غزة بكل مكوناته، رسالة تعلن أن "الهيكل الخاص" الذي حاولت "زمرة خطف الشرعية" تحصينه بمجلس مزور من ألفه الى يائه بدأ يهتز..

وربما بعض قوى ما يسمى "يسار" كشفت كم أنها شكلت غطاء لتلك الفضيحة السياسية الكبرى، ودون ان تقدم على إتخاذ خطوات جدية في مواجهة الفردية المطلقة لعباس من بداية العمل ستكون جزءا من هذه الفضيحة، ولن تمثل بيانات "الترجي" لعباس لأن ينفذ ما وعدوا به سوى ذر للرماد في العيون، لكنها لن تمنحها شرفا خاصا..الشراكة مع عباس في ظل هذه السياسية هو شراكة في الجريمة الكبرى..

الجريمة الكبرى، تستحق تحركا سريعا، بات من الضرورة أن يتم بلورة موقف سياسي يستند الى جوهر الفكرة التي أكد عليها لقاء حركتي حماس والشعبية في قطاع غزة، العمل فورا نحو عقد مجلس وطني توحيدي، بما يعني عدم الإعتراف بنتائج مجلس المقاطعة، خطوة تمثل قوة دفع للعمل، وتحتاج الانتقال سريعا لتشكيل "تحالف سياسي" من الراضين لمجلس المقاطعة أولا، والباب مفتوح لمن شارك واكتشف الخديعة، او لمن يرغب بالمشاركة في مسار توحيدي..

الدعوة هنا، لا يجب أن تتوقف فقط على نداء، بل يجب أن تبدأ حركة عمل واسعة لتحديد عناصر العمل والتحرك ليس للمطالبة بمجلس توحيدي فحسب، بل

لحصار أي نتائج ضارة بالقضية والشعب لمجلس المقاطعة، سواء رآه البعض "شرعياً"، وهم أقلية شعبية، أو "غير شرعي" وهي الأغلبية الشعبية..

التحرك لبناء تحالف سياسي من الراغبين لوحدة الإطار تبقى أولوية، دون أن يكون هناك أي مواقف مسبقة من هذا أو ذلك، فهذا زمن ولى وإنتهى..

ومع تفهم أن تبادر حماس والشعبية للبدء بهذا التحرك، حساباً لإعتبارات خاصة، فتلك ليس مسألة تستوجب التعطيل، إذا تم لقاء سريع يضم قوى وتيارات للبحث في كيفية الإستعداد لعقد مجلس توحيدي، كي لا تبقى فكرة في بيان، أو أنها رسالة خاصة لعباس وفريقه كما يحاولون القول ..

الفوضى السياسية خطر حقيقي لا يمكن مواجهتها عبر بيانات متنافرة، بل العمل على وحدة أداة المواجهة.. خاصة وأن نتائج مجلس المقاطعة كشفت الوجه الحقيقي لما كان هدفاً من إنعقاده ليس تجديداً لشرعية بل تكريساً لسلطة "الشرعية" في يد شخص مرتعش وطنياً..

كل الإمكانيات متوفرة لحصار منتجات مجلس المقاطعة ودحرها، لو أحسنت قوى معارضة عملها جيداً وبعيداً عن "عصبوية الفصيل ومكاسبه الفئوية" فتلك دوماً هي طريق الهزيمة!

ملاحظة: تجاهلت الرئاسة الفلسطينية رحيل زعيم اليسار المصري التاريخي خالد محي الدين، صديق الشعب الفلسطيني وزعيمه الخالد أبوعمار.. الصاغ الأحمر لا ينتظر نعيًا من هذا أو ذلك، لكن فلسطين لم تكن يوماً "نذلة" مع من ناصرها.. أنه زمن العار السياسي!

تنويه خاص: أن يصل بعضو مجلس مقاطعة رام الله الحديث عن تمييز في الإقامة بين الأعضاء وإهانة بعض من أبناء القطاع الذين إرتضوا مشاركة عباس مجلسه تكشف أن المسألة ليست عقوبات رسمية فحسب، بل هو موقف كراهية نفسي من غزة.. بتعرف غزة تكره عباس كمان!

"مساعدات الإهانة الوطنية" .. أوقفوها فوراً!

كتب حسن عصفور/ لم يسبق يوماً أن شهدت فلسطين "معركة سباق" لتقديم "المساعدات الخيرية"، لما أسموهم المحتاجين والفقراء، كما هو اليوم..مساعداات تحمل أسماء دول وأفراد، وكذا من هو رئيس الشعب الفلسطيني، وفصائل فاقدة الأهلية الوطنية..

مشهد كان حاضرا بخجل ما قبل شهر رمضان، لكنه تحول الى "سوق إعلاني" مثير ومستفز بل ومعيب، خاصة في قطاع غزة، الذي تحول فجأة وكأنه "سوق عكاظ" لإشهار حجم الفقر والعوز الذي يعيش داخل هذه المنطقة الجغرافية..

قديمًا، كان "فعل الخير" يتم بلا اي إشارة أو إشهار، وعندما يتم الإعلان عنه يفقد كل ما به "خيرًا" ويتحول الى بند إعلاني - اعلامي لمن يتقدم بتلك "المساعدات" المعيبة، التي تكشف مظهرها وكأن أهل القطاع تحولوا الى "كتلة بشرية" تنتظر "فاعل الخير"، اي كان اسمه وصفته، فلم يعد ذا اثر ما دام يحمل بعضًا من "حاجات" ينتظرها المعوز..

في تاريخنا الشعبي، كان الإعلان عن تقديم "مساعدة ما" لأي محتاج ويتم الإعلان عنها، تمثل إهانة شعبية وتصبح مكانا للتندر والسخرية ممن تقدم بها، ويسحبون منها تعبير "فعل الخير"، لتصبح "إحسانًا" أو "شفقة"، لكنها ليست خيرا ولا فعلا إنسانيا..

في شهر رمضان الحالي، تعدد الإعلام، وبشكل لا سابق له، السباق للإعلان عن تلك المساعدات وهي تقدم للفرد مع ضرورة التصوير بتقنية عالية، ولا يكتفي "فاعل الشر"، بما يقوم به من إهانة للإنسان، بل يقوم بنشر تلك الصور والتسجيلات المصورة الى وسائل الإعلام كافة، ليتحول "الخير" الى "فضح" حاجة الفقراء او المحتاجين..

ولكي لا يخرج بعضًا من "مندوبي" "فاعلي الخير الأسود" باعتبار ذلك مطلوب للصدقية، فهناك عشرات الطرق لتسجيل صدق دون إعلان اعلامي، ليظهر الفقير وكأنه متسول لا أكثر..

في فلسطين، ومن تقاليدنا الشعبية، التي فقدت كثيرا من قيمها الحقيقية، رغم إنتشار ظاهرة "التدين" الشكلي جدا، أن يكون هناك "إفطار رمضاني عام" لعدد من أبناء عائلة أو عائلات يلتقون في "ديوان العائلة" أو بيت كبير العائلة، دون أي تمييز إجتماعي، يحضرون ما يستطيعون، كل بحسب قدرته، وعمليا كان الميسورين من أبناء العائلة يحضرون ما يفوق كثيرا غيرهم، طريقة لتجاوز البعد الإجتماعي بين ميسور وفقير..

شكل إجتماعي عاش كثيرا، وربما لا زال بعضا منه حاضرا حتى اليوم، تقليد جوهره تقديم المساعدة لمن لا يملك كما غيره دون مساس بكرامة الإنسان..

لو كانت تلك المساعدات يراد لها أو منها تقديم "الخير" لبعدت كليا عن تصوير الفرد، ومن ثم التشهير به، يمكن لكل متبرع أن يضمن وصول "فعل الخير" الى أهله وليس الى تجار البلد، عبر أساليب مختلفة، دون ان تنال من الكرامة الفردية أو الكرامة الوطنية..

السؤال الذي يجب أن يتوقف أمامه قادة العمل الوطني أولا، وقيادة العمل الإجتماعي ثانيا، لماذا يتركز ذلك الآن بكثافة منقطعة النظير في قطاع غزة، وبالتوازي مع حركة الفعل الكفاحي الذي جسده "مسيرات الغضب" الشعبية..

مشهدان متناقضان جدا.. فعل يعيد الروح للإنسان الفلسطيني بعد سنوات من تيهه إنقسامي مقبت، وفعل تسولي يعيد الفلسطيني الى ما بعد النكبة الكبرى الأولى، وكأنه بات متسولا مشردا باحثا عن لقمة خبز، دون تفكير بكمية الإهانة التي يتعرض لها جراء ما يفعلون به..

كيف ترتضي قيادة حماس ومعها قيادة العمل الوطني أن يصبح قطاع غزة وكأنه ساحات عامة للتسول الفردي والعام، ومشاهد معيبة مخجلة لصراع بشري للحصول على "وجبة طعام" في ساحات القطاع..

ولما يتركز ذلك في القطاع دون غيره في مدن فلسطين، ضفة وقدس ومثلث وجليل ونقب.. أهى صدفه مجتمعية ام فعل سياسي منظم..

إفعلوا خيرا، ولكن من أراده خير فليكن بصمت وبكرامة للمحتاجين، لو كان حقا هدفه "خير" وليس "شرا إنسانيا" ينال من عضد كرامة شعب قبل كرامة فرد..

لا تفسدوا الخير بالإعلان.. تلك حكمة شعبية سادت بلدات فلسطين قبل أن تطل علينا مؤسسات الإهانة المجتمعية.

ملاحظة: أن يعلن الطبيب المشرف على الرئيس محمود عباس أنه تجاوز مرحلة "الخطر" يكشف كم كانوا يكذبون، قالوا أن صحة الرئيس فوق ممتازة.. من سيصدق أي كلمة منكم بعدها.. صحيح قيادات الصدفة طبيعي هيك!

تنويه خاص: كم تصاب بالعار ان تجد من يبرر لعباس جرائمه الوطنية ضد قطاع غزة بالقول ان السبب حماس.. إزيلوا حكم حماس لتعيشوا، هذا شعار فرقة النذالة الوطنية.. هل حقا انتم من هذا الشعب أم..!

مشعل وتصريحات بحساب قطري تركي!

كتب حسن عصفور/ لم يحتل رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس، خالد مشعل، الغياب كثيرا عن وسائل الإعلام، حيث فتحت له أبواب الإعلام التركي والقطري بشكل متلاحق، وبطريقة منسقة بين محركي الأدوات فيها..

قبل أسابيع خرج مشعل، ومن إسطنبول حاملا السيف التركي مؤيدا غزوة أردوغان ضد عفرين العربية السورية، واصفا ما تقوم به القوات الغازية للنظام الأردوغاني خطوة للتحرير.. تصريحات كشفت أن الحساب السياسي لمشعل ليس منبته القاعدة القومية - الوطنية، بل في اتجاه آخر، ولهدف آخر، ولم يكن إحضار النظام التركي ليقول ما يقول صدفة، بل هو جزء من حملة تشويش على خيار حماس وقياداتها الجديدة، اشخاصا وسياسيات..

وخلال الـ72 ساعة الماضية أجرى تلفزيون تركي وآخر قطري مقابلات متلاحقة لمشعل، كشف فيها بعضا من "أهداف" إعادة إظهاره في هذا التوقيت، وأن ساعته السياسية تسير بعكس عقارب ساعة قيادة حماس الراهنة، خاصة في الملفين الفلسطيني والمصري..

مشعل، أشاد بموقف رئيس فتح وسلطة رام الله، من "الصفقة الأمريكية" وكذا نقل السفارة الى القدس، وهي بالتأكيد إشارة تتوازي مع موقف الدوحة وأنقرة،

في دعم عباس سياسيا كونه يلبي لها بعضا من "أهدافها" السياسية، سواء من تمرير الصفقة التي أشار لها مشعل ذاته، او العداء لمصر عبر مجمل سياسياته لعرقلة دورها الخاص في المسألة الفلسطينية..

تصريحات مشعل بشكل غير مباشر تتوافق وما أشار اليه وزير الخارجية التركي أوغلو قبل أيام، عندما إتهم مصر بمحاولة "التدخل في الشأن الفلسطيني وعرقلة المصالحة من خلال فرض القيادي الفتحاوي النائب محمد دحلان"، تصريحات غير مسبوقة من وزير تركي تحتفظ بلاده بأوسع علاقات أمنية - إقتصادية بدولة الكيان الإسرائيلي..

خالد مشعل، يفتح باب الإشادة بموقف عباس من "الصفقة" ليس محبة له وبه بل عمليا كراهية في قيادة حماس التي أعلنت صراحة أنه من يتأمر على قطاع غزة، وكل تصريحات الحركة في القطاع، وكذا القيادي الحمساوي د.أبو مرزوق تشير الى ذلك بصراحة، الى جانب تعاضم العلاقة بين القيادة الجديدة لحماس والشقيقة مصر، وهو ما يمثل "نكسة سياسية" للتحالف التركي - القطري وبعض مراكز القوى داخل حماس، خاصة الإتجاه الإخواني، المرتبط بإخوان مصر والأردن..

ليس معتادا أبدا في حماس أن يصبح الرئيس السابق للمكتب السياسي حاضرا إعلاميا وبشكل لا يتوافق مع خط حماس العام، وليس صدفة أنه في الوقت الذي يمثل عباس أحد اركان حصار قطاع غزة، وهو جزء من تنفيذ صفقة ترامب الإقليمية عمليا، عبر خطف جزء من الضفة، وإصرار على تعميق الإنقسام من خلال عقد جلسة لمجلس المقاطعة، والذي نسف من خلاله أي جهد وطني حقيقي لبناء منظمة التحرير وفقا لمخرجات لقاء بيروت 2017..

التلاعب السياسي بالحديث "المشعلي"، بين "الإشادة" بالموقف العباسي، رغم انه عمليا من يساعد على تطبيق الصفقة بالتدريج، وبين المناشدة لـ"ترتيب البيت الفلسطيني" تكشف عمق العبث السياسي..

مشعل، قبل غيره يدرك تماما، أن سلوك رأس سلطة المقاطعة هو جزء من تنفيذ الصفقة التأميرية الكبرى، وأن الصراخ لا يمثل سوى ذر الرماد في العيون، وقرارات مجلسه ثم قرارات لجنته الأخيرة، تكشف حقيقة الأمر.. فعباس يعمل ليل نهار على تكريس "الإنفصال السياسي" بين جناحي "بقايا الوطن"، مع المساعدة

العملية لتسريع حركة التهويد والإستيطان في الضفة والقدس، من خلال ملاحقة اي شكل من أشكال المقاومة الشعبية، وعبر غرفة التنسيق الأمني مع أجهزة الاحتلال..

لقاء القناة القطرية مع مشعل، محاولة قد تبدو يائسة جدا لزرع فتنة بين الحركة ومصر، ومنع تطور الموقف السياسي من فريق عباس وإستمرار الوضع على ما هو عليه.. وأن "النداء الأخلاقي" في ضل أشرس حملة حصار ضد قطاع غزة، بما فاق أضعافا لما كان في فترة رئاسة مشعل لمكتب حماس السياسي، وأتهم عباس بكل التهم التي تعرفها اللغة السييسية، ولا زال محرك البحث يعمل..

من يحاصر غزة ويقطع الهواء عنها ويشارك الكيان مطاردة المقاومة الشعبية، قبل العسكرية في الضفة والقدس، وشريكا عمليا لأمریکا ومخابراتها فيما اسماه عباس صوتا وصورة بـ"مكافحة الإرهاب"، هو جزء أصيل من تنفيذ صفقة ترامب لتهويد القدس وسرقة الضفة وفصلها عن المشروع الوطني، تمهيدا لفرض كيانية خاصة في قطاع غزة..

عودة مشعل الإعلامية رسائل قطرية تركية، بأن الدوحة وأنقرة لن تقف متفرجتان على تطور المشهد الفلسطيني، وأوغلو قبل مشعل كشف مخطط الثنائي الذي لعب دورا مركزيا في الإنقلاب الأول أيام مشعل ويعمل الآن على خلق فتنة جديدة بمظهر جديد..

مسار الأحداث القادمة قد يكون "صدمة كبرى" لمحور لم يكن يوما حضوره "خيرا لفلسطين"" والتاريخ يصرخ بما يعلم..

المحاولة الأردوغانية بمحاولة قطف ما حدث في القدس ومجزرة غزة حبلها قصير جدا.. وسنرى هل ستعلن تركيا حقا وقف كل أشكال التبال الإقتصادي والأمني مع الكيان، ام تستمر صراخا وتستمر المصالح.. أيام وينكشف المستور، فمن يغزو أرضا عربية لن يكون تحرريا في منطقة أخرى..الغازي والمحتل هو ذاته بأي إسم كان!

ملاحظة: سريعا يجب أن تعمل قيادة العمل الوطني في قطاع غزة على تقييم حركة مسيرات الغضب، كي لا يعمل البعض بإستغلالها لخدمة غير وطنية.. التقييم ضرورة لتعزيز مكتسبات المسيرات ..

تنويه خاص: لا يوجد سخريه أكثر من أن تقرأ بيان لناطق من فصيل عباس وهو يشيد بالحشد الشعبي في غزة.. الناطق يتحدث وكأن الشعب الفلسطيني أصابته حركة " غباء " إستوطنت عند الفرقة إياها!

عن "مفاجأة مرسي" التي فجرها عباس!

كتب حسن عصفور/ بعد خمس سنوات من سقوط حكم الإخوان ومعها محمد مرسي في مصر، فجر الرئيس محمود عباس "مفاجأة سياسية" يمكن وصفها بالمدوية، في خطابه الخالي من "الدسم السياسي"، أمام المجلس الوطني غير الشرعي المنعقد في رام الله، يوم 30 أبريل 2018..

المفاجأة العباسية، فيما نسبه الى محمد مرسي الرئيس المصري السابق، بأنه عرض عليه أن يأخذ جزءا من سيناء لتوسيع قطاع غزة، كجزء من مخطط أمريكي للتسوية..

وكي لا نقع في شبهة سياسية، نسأل عباس شخصيا، من كان معك في حينه، وهل هناك شخص آخر سمع ذلك الإقتراح، أم كان جانبا سريا بينكما، ولما لم تتحدث عنه سابقا مع الإطر الفلسطينية، التي التقت مرارا وتكرارا، ولا خلال جلسات حوار المصالحة مع حركة حماس، التي تتهمها الآن بأنها تسعى لذلك، حيث كان واجبا وطنيا، ان تضع مثل تلك المخاوف السياسية، بل والتأمرية أمام أطراف المصالحة..

وقبل هؤلاء، كيف لك أن تصمت على مثل ذلك الإقتراح الخياني ولا تفضحه أمام الإعلام المصري، مفترضين أنك أبلغت الرئيس عبد الفتاح السيسي وأجهزته السيادية بمثل ذلك الإقتراح، مع الإدراك لو كان حصل حقا لكان لهم معرفة دقيقة به..

أن تصمت ما يقارب الست سنوات على مثل هذا الإقتراح، يفتح بابا للتساؤل، هو أنك كنت تبحثه مع اوساط أمريكية وإسرائيلية سرا، علك تجد طريقة للخلاص من قطاع غزة بشكل ما، وتعيد الإعتبار للمشروع الأمريكي عام 1955، في سياق بحث حل لأزمة قطاع غزة من جهة، وحل جزء من قضية اللاجئين عبر توطين في سيناء..

أو أنك لست صادقا فيما ذكرت، وتحاول التلاعب السياسي بمنطق الأحداث، لتبدو وكأنك تفقد نهجا سياسيا خاصا، بل وتثير الشكوك المسبقة فيما لم يعد له مكان، كي تجد لك مبررات "سياسية" لعقاب قطاع غزة، بمسميات "وطنية"..

لو كنت صادقا فيما ذكرت، وتحمل مسؤولية الشعب الفلسطيني، كما تدعي، فصمتك طوال هذه السنوات هو جزء من التماثل مع المشروع، وربما إنتظار لبعدها، ولم تكشفه من باب الحرص على القضية الفلسطينية، بل من باب المناكفة مع حماس، وأيضا لتيرير جريمة الحرب التي تنفذها ضد القطاع..

ويبدو أننا للمرة الثانية مطالبين بالجوء الى الشقيقة الكبرى مصر، وهي تمتلك حتما معلومات دقيقة عن ذلك "اللقاء الخاص" بين عباس ومرسي، ولا نقول نريد سماع رأي المتهم مرسي أو جماعته، بل نريد الدولة المصرية القيام بذلك..

ونسأل عباس حول تلك "المفاجأة"، هل كانت حماس على علم ودراية بذلك، وهل وافقت عليها، وهل طلب مرسي منك أن تتفاهم معها ودراسة المقترح بشكل مشترك..

فلو كانت حماس على علم وتماما مع المقترح "الإخواني التوطيني السيناوي"، فكل حواراتك معها منذ تلك التاريخ دون إلزامها نصا ليس برفض المقترح الخياني، بل الإعتذار للشعب عن موافقتها في حينه، تمثل جريمة سياسية ضد الشعب الفلسطيني والشقيقة مصر..

وغير ذلك نقول لك بأن مفاجأتك ليست سوى "زعة سياسية" لتثير غبارا تخفي بها فضحية تزويرك الإرادة الوطنية بعقد مجلس غير شرعي بالتواطئ مع فصائل مقابل امتيازات كل بحجمه الخاص!!

ملاحظة: ممثل لحزب الشعب كان أكثر المتحمسين لعقد مجلس المقاطعة، أعلن عن مخالفة بقبول فصيل دون إجراء قانوني.. الحكي صحيح، لكن الحزبي "النشط" تجاهل أن ما حدث هو جزء من صفقات مسبقة.. وكل قبض الثمن بطريقته مالا وإمتيازات.. مش هيك وليد!

تنويه خاص: اتفاق الكهرباء بين حكومة عباس وحكومة اسرائيل يحتاج توضيحا سياسيا وماليا، هل قطاع غزة جزء منه، وكيف يمكن تفسير كلام وزير اسرائيلي بأنه خدمة لأمن حكومة الكيان..ممكن أم هناك ما لا يمكن قوله!

من فضائح مجلس المقاطعة..تجاهل رئاسة الصندوق القومي!

كتب حسن عصفور/ لم تترك فصائل مجلس المقاطعة، ذريعة وما بحثت عنها لتبرير عقد هذا المجلس الذي سيكون نقطة سوداء في مسار الحركة الوطنية، الفصائل التي إنتفضت للحديث عن

تجديد الشرعية"، والحفاظ على منظمة التحرير من التآكل والإنهيار، ومن أجل ذلك قامت بأكبر عملية تزوير في عضوية المجلس وأسس الإنعقاد، ورمت عرض الحائط بالقانون الأساسي للمنظمة..

مجلس المقاطعة، لم يتجاوز القانون في العضوية تبديلا شطبا وإضافة، بل وصل الأمر بهم، أن لا تتشكل أي من لجان المجلس الدائمة، ولم تعقد اي منها جلسة خاصة، وغابت التقارير عن أعمال المجلس، وإستبدلتها "زمرة المجلس الخاصة"، بخطب وكلمات عامة، وهي سابقة لم تحدث في تاريخ دورات المجلس الوطني..مجلس ريان يا فجل!

ولكن، الفضيحة الكبرى، والتي تسقط القناع عن وجه "شركاء الجريمة السياسية الوطنية"، التي حدثت في مجلس المقاطعة، أن المجلس لم يستمع نهائيا الى التقرير المالي لمنظمة التحرير بعد 22 عاما، وهي المرة الأولى في تاريخها، ويبدو أن "الشركاء" تقاسموا المغانم، فتركوا "الصندوق" بما فيه لـ"أبو لمعة" الفلسطيني بعد أن وزع عليهم بعضا من مغانمه..

"شركاء الجريمة"، فاتهم أن المجلس الوطني ينتخب بشكل مستقل رئيس الصندوق القومي الفلسطيني، والذي يصبح عضواً باللجنة التنفيذية، وهذا جزء من نظام المنظمة وتقاليد عملها، وهو ما لم يحدث إطلاقاً، وليس مهماً أن ذلك يزيد من عناصر حركة التزوير لهذا المجلس الغريب، لكنه يضع كل علامات الإستفهام حول مصير العمل المستقبلي..

كيف يمكن أن تفسر فصائل تبرير عقد المجلس، غياب التقرير المالي، أو تغفل عن إنتخاب رئيس الصندوق، ثم تشكيل مجلس إدارته، وهنا نسأل الفصائل وقادتها ممن لهثوا للمقاطعة، من هو رئيس الصندوق القومي الفلسطيني في اللجنة الجديدة، وما هي سبل تسميته، وهل سيحال لأن يصبح جزءاً من صلاحيات عباس، لينتهي أي دور "مستقل"، ولو شكلياً للصندوق، وتبدأ رحلة جديدة من السيطرة على المال العام، بالتوافق..

عباس، الذي تفاخر بأنه سيلحق الفاسدين، لماذا لم يتحرك ضميره ويقدم تقريراً مالياً عن فترة 22 عاماً ماضية، وما هو حقيقة وضع الصندوق، وبالأسفل هل هناك صندوق أم "دكانة" خاصة يتحكم بها مكتب عباس ومديرة مكتبه، وبعض حواريه..

كيف لفصائل تدعي إنتماء لـ "اليسار" صمتت على جريمة تغييب التقرير المالي، ثم أن تصمت على ضرب القانون والتقليد بعدم إنتخاب رئيس الصندوق القومي.. أي تبرير يمكن أن تجده تلك الزمرة، التي تعمل بكل السبل ليس لخطف الشرعية الوطنية فحسب، بل لتزويرها وتشويه مسارها، كما فعل رئيسها، وإستبدال الخالد بالشقيري لكي يشطب مسيرة الثورة المعاصرة، فإطلاق لقب "ابو الوطنية الفلسطينية" على الشقيري ليس تقديراً لدوره في رئاسة منظمة التحرير، لثلاث أعوام بل إنتماء من ياسر عرفات الذي جسد بالفعل والممارسة والإنجاز أنه "ابو الوطنية الفلسطينية"، لكن الحقد الأسود لعباس وروح الإنتقام لوصفه بأنه "كرازي فلسطين" وقائد خلية "بناية العار"، هو دافعه لذلك، والمصيبة انه لم يجد من يقل له لا.. ولن يقبل بتزوير تاريخ لرغبة إنتقامية وحقد دفين، وشطب مسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة..

الشراكة في الجريمة أنست الفصائل أن هناك "صندوق" يجب أن يكون له رئيس وأعضاء مجلس إدارة، لكنهم سألوا عن "حصصهم" من الصندوق وتجاهلوا قانونه. فلا قيمة للقانون ما دام الصندوق يلبي طلباتهم، ولو تأخرت "المنحة العباسية" عندها سيتذكرون القانون والتغول والتفرد والهيمنة..

فضيحة عدم انتخاب رئيس للصندوق القومي وغياب التقرير المالي تكشف، أن القانون والشرعية هما آخر ما بحثت عنه "جوقة مجلس رام الله" ..

نعم، ذهب الصندوق ومفتاحه بات لدى "أبو لمعة" وحيدا.. ولا عزاء للفاستدين والإنتهازيين والأنذال!

ملاحظة: لعنة غزة لن تلاحق اليهود فحسب، بل ستلاحق "العباسيين" من كل لون وفصيل.. ومحاولة البعض الآن أن يلبس ثوب الحنية لن تفلح.. عدم صرف الرواتب وإستمرار العقوبات سيحيل "آل عباس" الى مطاريدن وطنيا وشعبيا كلكوص ومجرمين قريبا جدا!

تنويه خاص: فجأة صمتت فتح وناطقيا عن مهاجمة حماس حول ما نشر عن رسائل بينها وإسرائيل.. هل العمادي هو السبب ومنع عباس من الكلام.. أم هناك رغبة بذلك لتحقيق الهدف الإنفصالي وتدمير الكيانية الفلسطينية الموحدة!

"وقت حكومة عباس المستقطع" في ذكرى النكبة!

كتب حسن عصفور/ اليوم 14 مايو (أيار) 2018، سيحمل بصمات سوداء ستبقى راسخة في تاريخ فلسطين، حيث تلازم قرار واشنطن بنقل سفارتها الى القدس، إعترافا بها عاصمة للكيان، مع يوم النكبة، والتلازم ليس مصادفة زمنية، بل هو أيضا قرار سياسي إختارته الإدارة الأمريكية لتزيد من وقاحتها السياسية وقاحة مضافة..

الإنحطاط لا يأتي في زمن النهوض، بل تعبيرا عن حالة "إنكسار سياسي"، ولذا إستغلت أمريكا المشهد العام، عربيا وفلسطينيا، لتنفيذ ما كان يمثل "إنذارا" بإشعال مواجهة كبرى، لا يمكن حساب نتائجها، ولعل التاريخ لا زال يحفظ أن

الخالد ياسر عرفات عندما رفض "تهويد البراق"، خلافا لفريق عباس السياسي الذي منح التهويد شرعية رسمية وبخسائر سياسية، عاد من كمب ديفيد وهو يعلم تماما أن المواجهة الكبرى بدأت قبل أن يغادر أرض أمريكا..

ومع زيارة الإرهابي الأبرز شارون الى البلدة القديمة في القدس لإقتحام الحرم الشريف يوم 28 سبتمبر 2000، إنطلقت شرارة المواجهة بين شعب فلسطين والتحالف العدواني الأمريكي - الإسرائيلي، مواجهة إستمرت 4 سنوات، ووقفت الدول العربية متفرجة على مخطط تدمير السلطة الوطنية، والخلص من الزعيم المؤسس الشهيد أبو عمار (أب الوطنية الفلسطينية المعاصرة)، وتهئية الطريق لأن يأت الشخص الذي إختارته أمريكا بديلا الملقب بـ"كرازي فلسطين"..

ما يحدث اليوم، ما كان له أن يمر بكل هذا الهدوء في الضفة والقدس، لو كان هناك قيادة "وطنية"، ليست في حساباتها مصالحها الخاصة.. حدث كان له أن يهز الأرض، لكنه يأت وكأنه "يوم عادي"، تذكر من أتت به الإدارة الأمريكية في منصبه، يوم نقل السفارة ليعقد لقاء "عاجلا"..

عباس إختار الرحلات الخارجية على أن يجلس في مقره ليقود المعركة الوطنية سياسيا ضد القرار الأخطر تمهيدا لفرض مخطط التصفية..

سلطة رام الله، لم تر في الحدث أي خطر حقيقي ولم تتعامل معه كمظهر من مظاهر النكبة، فتصرفت وكأنها أمام حدث لا يختلف عن غيره من أيام الاحتلال، حتى وصل الأمر بحكومة عباس، ان تصدر تعميما الى الموظفين الحكوميين في الضفة، والذين يتقاضون رواتبهم كاملة وغير منقوصة، مع بعض الإمتيازات لكبارهم، أعلنت فيه عن "تعليق" الدوام من الساعة 11 ظهرا حتى الساعة الواحدة ظهرا، لتسمح لهم المشاركة في مسيرة بمناسبة ذكرى النكبة السبعين، في رام الله، على أن يعود الموظفين الى عملهم بعد إنتهاء المسيرة..

تعميم يكشف تماما حقيقة تفكير هذه السلطة، وكيفية تعاملها مع أحد أخطر الأحداث التي تمر على القضية الفلسطينية، حيث نقل السفارة ليس عملا بيروقراطيا كما تتوقع حكومة عباس، بل هو باب جديد لتصفية القضية وفرض مخطط إذابتها بصيغة جديدة..

لم نطلب من عباس وفصيله وأجهزته وحكومته، سارق مال أهل القطاع، ان يخرجوا ليتوحدوا مع "هبة الغضب" التي باتت حاضرة بقوة في قطاع غزة، وتصيب دولة الكيان وتحالفها بصداع وهلع، ولكن أن يعبروا عن رفض حقيقي للقرار الأمريكي.. يغضبوا لكرامتهم أولاً!

عباس الذي تذكر اليوم ان يجلس مع خليفته، التي إختارها في مجلس لا يمثل الشعب ولا يعبر عن وطن، يكشف أن المسألة لديه كما تعميم حكومته، نشاط بحساب زمني محدود..

تعميم حكومة عباس وفتاه رامي هو إنعكاس لتفكير الخلية الخاطفة للشرعية، بأن القضية الفلسطينية ليدها ليست سوى "وقت مستقطع" لا أكثر لديها..

في وضع طبيعي كلمة إرحل لا تكفي يا هؤلاء.. والنكبة ليست تاريخاً فحسب بل هي حاضرة بكم أكثر..!

ملاحظة: وزير خارجية أردوغان قال أن دولة الإمارات ودحلان سبب عدم تحقيق المصالحة الفلسطينية.. هيك تصريح يبرأ دولة الكيان أولاً ويتهم حماس ثانياً بأنها تكذب لإتهامها فتح وعباس بتعطيل المصالحة.. شكلة الهبل السياسي بلا حدود يا أوغلو!

تنويه خاص: غزة على موعد مع يوم فصل كبير.. يوم قد يعيد رسم خريطة المشهد الفلسطيني.. ننتظر ونرى!